الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج –
University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi - Bordj Bou Arreridj -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دور الاقتصـــاد الرقـــمي في تطـــوير النـــظام المصـــرفي الجـــزائري الصيرفة الالكترونية - أنموذجا –

مذكـــرة مقـــدمة ضـــمن متـــطلبات الحصـــول على شـــهادة « LMD » في العلوم الاقتصادية الماســـتر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مـن إعـداد الطلبة :

- بلعياضي وجدان .
- راشدي هدى.

لجنة المناقشة	
الأستاذ : رزقي محمد	رئيسا
الأستاذة : شوتري أمال	مشرفا
الأستاذة : بن قايد فاطمة الزهراء	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج –
University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi - Bordj Bou Arreridj -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دور الاقتصـــاد الرقـــمي في تطـــوير النـــظام المصـــرفي الجـــزائري الصيرفة الالكترونية - أنموذجا –

مذكـــرة مقـــدمة ضـــمن متـــطلبات الحصـــول على شـــهادة « LMD » في العلوم الاقتصادية الماســـتر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مـن إعـداد الطلبة :

- بلعياضي وجدان .
- راشدي هدى.

لجنة المناقشة	
الأستاذ : رزقي محمد	رئيسا
الأستاذة : شوتري أمال	مشرفا
الأستاذة : بن قايد فاطمة الزهراء	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إن الشكر و العرفان أولا وأخيرا لله الذي رزقنا من العلم مالم نكن نعلم، وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم:" من لايشكر الناس لايشكرالله" فنشكر الله عز وجل على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع وإننا نرجوه سبحانه أن يجعل فيه الصورة المقبولة و الإفادة المأمولة، ونسأله مزيدا من التوفيق و النجاح بإذن الله تعالى.

وبعده سبحان لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر للأستاذة المشرفة د.شوتري أمال التي لم تدخر جهداً بتوجيهاتها وإثراءها العلمي ونصائحها السديدة التي أثمرت هذا البحث القيم، نسأل الله تعال أن يزيدها في عملها وفضلها وأدامها الله خادمة للعلم.

والشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم عناء مناقشة هذا البحث وشرفونا بذلك، فلهم منا كل الشكر و التقدير

كما لا ننسى أساتذتنا الكرام كل باسمه، فنتوجه لهم بالشكر الجزيل على تكويننا و توجيهنا منذ بداية المشوار الجامعي ووصولنا إلى التخرج.

ولا نود أن ننسى في هذا المقام أيضا التوجه بالشكر الجزيل لكل من شجعنا من قريب أو بعيد ووقف بجانبنا أثناء إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

إلى من أحمل اسمك بكل فخر، ولم تبخل علي بشيء أدامك الله تاجاً فوق رأسي " أبي الغالي"

إلى التي كانت قوتي ودافعي وشجاعتي وكبريائي "أمي الغالية" أدامك الله شمعة تنير درب حياتي وظلمتها وتدفئي بها روحي.

إلى إخوتي وعائلتي وكل من لهم مكانة في قلبي و إلى التي لا أنسى فضلها ما حييت ابنة عمتي " سارة بلعياضي" حفظكم الله من كل شر.

إلى صديقي الغالية "سارة "

إلى من ساعدني في مذكرتي: دكتور/ عبد الكريم قندوز، دكتور/ محمد أسامة الفلسطيني،

خير بن الشيخ.

إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع: هدى

إلى كل الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

وجدان

الإهداء

إلى من علَّمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض، من وقف بجانبي دوما وشجعني على الاستمرار في النجاح" أبي الموقر"حفظه الله بدوام الصحة و العافية.

إلى من بسط الرحمان تحت قدميها الجنان، سندي وقوتي وصديقة عمري "أمي الغالية"حفظها الله بدوام الصحة و العافية.

إلى من بهن أكبر وعليهن أعتمد من بوجودهن أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها أخواتي

" دلال، صرينة، وداد"

إلى من أمضيت معها أجمل أيام حياتي، صاحبة القلب الطيب و النوايا الحسنة صديقتي

" نوي أنفال"

إلى من ساندتني في إنجاز هذا العمل لها مني جزيل الشكر " وجدان "

إلى جميع من تلقيت منهم النصح والدعم

أهديكم خلاصة جهدي العلمي مع كل الاحترام و الامتنان

هدى

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	/
التشكرات	/
الإهداء	/
قائمة المحتويات	I -I
قائمة الجداول والأشكال	I-VI
المقدمة	أ- ط
الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية	**34-11**
تمهيد:	11
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي	12
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي	12
أولا: نشأة لاقتصاد الرقمي	12
ثانيا: تعريف الاقتصاد الرقمي	13
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي.	18
أولا: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	18
ثانيا: التجارة الالكترونية	22
ثالثا: هيكل التجارة الشركات والصناعة	22
رابعا: خصائص الديمغرافية والعمالية	22

خامسا: أهمية الاقتصاد الرقمي	**23**
المبحث الثاني: مفهوم النظام المصرفي و الصيرفة الالكترونية.	**24**
المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي.	**24**
أولا: تعريف النظام المصرفي	**24**
ثانيا: أهمية النظام المصرفي	**25**
المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الالكترونية.	**26**
أولا: نشأة الصيرفة الالكترونية	**26**
ثانيا: تعريف الصيرفة الالكترونية	**26**
ثالثا: وسائل الدفع الالكترونية	**27**
المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الالكترونية وعوامل نجاحها ومخاطرها.	**31**
أولا: تحديات صيرفة الالكترونية	**31**
ثانيا: عوامل نجاح الصيرفة الالكترونية	**31**
ثالثا: مخاطر الصيرفة الالكترونية	**32**
الخلاصة	**34**
الفصل الثاني: الأهمية النسبية للصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي بالجزائر.	**65-36**
تمهيد:	**36**
المبحث الأول: مؤشرات الاقتصاد الرقمي لدول مختارة.	**37**
المطلب الأول: مؤشرات الاقتصاد الرقمي لتونس.	**37**
أولا: البنية التحتية الاقتصاد الرقمي لتونس	**38**

ثانيا: مؤشرات الحكومة الالكترونية الاقتصاد الرقمي لتونس	**39**
المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الرقمي لماليزيا.	**39**
أولا: البنية التحتية الاقتصاد الرقمي لماليزيا.	**39**
ثانيا: مؤشرات الحكومة الالكترونية الاقتصاد الرقمي لماليزيا.	**41**
المطلب الثالث: مؤشرات الاقتصاد الرقمي لليابان.	**41**
أولا: البنية التحتية الاقتصاد الرقمي لليابان	**42**
ثانيا: مؤشرات الحكومة الالكترونية الاقتصاد الرقمي لليابان	**43**
المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر.	**44**
المطلب الأول: ظهور الانترنت في الجزائر وتطور استخدامها.	**44**
أولا: ظهور الانترنت في الجزائر	**44**
ثانيا: تطور استخدام الانترنت في الجزائر	**45**
المطلب الثاني: سبل اندماج الجزائر في الاقتصاد الرقمي.	**47**
أولا: بداية الاندماج	**47**
ثانيا: امكانيات الجزائر	**48**
ثالثا: الحكومة الالكترونية في الجزائر	**49**
رابعا: تحديات الافتصاد الرقمي في الجزائر	**50**
خامسا: الآفاق المستقبلية للتحول للاقتصاد الرقمي في الجزائر	**55**
المبحث الثالث: خصوصية الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري.	**56**
المطلب الأول: أنظمة الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية.	**56**

أولا: نظام التسوية الفوري	**56**
ثانيا: نظام المقاصة للمدفوعات	**57**
ثالثا: أدوات الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية	**58**
المطلب الثاني: العقبات التي تواجه الصيرفة الالكترونية في الجزائر.	**59**
أولا: عدم اعتماد التجارة الالكتر،	**60**
ثانيا: مثال البطاقة الائتمانية	**60**
ثالثا: العقبات التي تواجه نظام الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية	**60**
المطلب الثالث: أسباب تأخر تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر وسبل تفعيلها.	**61**
أولا: أسباب تأخر تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر	**61**
ثانيا: سبل تفعيل الصيرفة الالكترونية في الجزائر	**61**
المطلب الرابع: أثر الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الوطني وآفاق تفعيلها	**62**
أولا: أثر الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الوطني	**62**
ثانيا: أثر الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفية	**63**
الخلاصة	**65**
الخاتمة	**67**
قائمة المراجع.	**70**
الملخص.	

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
(01-01)	- يمثل الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي	15
(01-02)	- يمثل مؤشرات الاقتصاد الرقمي لتونس خلال الفترة 2009-2016	38
(02-02)	- مؤشرات الاقتصاد الرقمي لماليزيا خلال الفترة 2009-2016	40
(03-02)	- مؤشرات الاقتصاد الرقمي لليابان خلال الفترة 2009-2016	42
(04-02)	- يمثل تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر للفترة 2009-2019	45
(05-02)	- يمثل تطور عدد مشتركي الهاتف ونسب مستخدمي الحاسوب في لجزائر خلال الفترة 2009-2019	46
(06-02)	- يمثل ترتيب الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية	53
(07-02)	- يمثل معاملات التي تمت من خلال نظام التسوية الإجمالية الفورية.	57
(08-02)	- يمثل تطور استخدام المعاملات باستخدام نظام المقاصة الالكترونية.	58
(09-02)	- يمثل عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ألف بالغ للفترة 2009-2019	59

رقم الشكل	قائمة الأشكال:	الصفحة:
(01-01)	- يمثل عدد مشتري الهاتف النقال في العالم لكل 100 ساكن من 2009-2019	19
(02-01)	- يمثل عدد مستخدمي خطوط الهاتف الثابت في العالم لكل 100 ساكن من 2009-2019	20
(03-01)	- يمثل عدد مستخدمي الحاسوب في العالم من 2009-2019	21
(04-01)	- يمثل عدد مستخدمي الانترنت في العالم من 2009-2019	21

مقدمة عامة

شهد العالم تحولات جذرية على كل المستويات، أسهمت في تغيير كل المفاهيم والأساليب والهياكل التقليدية وأوجدت مناخاً وأوضاعاً اقتصادية وسياسية وتكنولوجية مختلفة تماماً عما كان سائداً في العقود السابقة.

ومن أهم المجالات تأثراً بهذه التحولات المجال الاقتصادي الذي شهد هو بدوره تغيرات كثيرة جعلته يتحول من اقتصاد يقوم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد يقوم على المعرفة والمعلومات، فاتحاً أمامه المجال لبروز اقتصاد جديد، هو "**الاقتصاد الرقمي**" الذي يقوم على عملية تحويل البيانات والمعلومات إلى شكل رقمي من خلال التحول من الأساليب التقليدية في الحفظ المعهودة إلى نظم حفظ إلكترونية أنتجت مفاهيم جديدة وأنظمة حديثة كانت نتيجة للاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

يعد النظام المصرفي اليوم من أهم القطاعات تطبيقاً لمفاهيم الاقتصاد الرقمي، من خلال شبكة الانترنت وتطبيق المعلوماتية كضمان للسرعة والجودة في تقديم الخدمات المصرفية من أجل ضمان الميزة التنافسية في السوق العالمي في ظل التحديات التي تطرحها العولمة، فمع تزايد نمو الاقتصاد الرقمي والانتشار الواسع لشبكة الانترنت، تغيرت أساليب عمل المصارف من أساليب تقليدية إلى أساليب دفع إلكترونية تتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الرقمي، وأصبحت مؤشراً مستخدماً في الحكم على مدى قوة أو ضعف أي اقتصاد.

وفي ظل كل هذه التغيرات والتطورات تسعى الجزائر بالنهوض بقطاعها المصرفي بالشكل الذي يجعله قادراً على مواجهة ومسايرة هذه التطورات؛ حيث أصبحت مقدرة المصارف الجزائرية على النمو والتطور ترتبط بقدرتها على مواكبة هذه التحولات الجديدة، وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات وتأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة.

أولاً: الإشكالية

لقد مر النظام المصرفي الجزائري بعدة إصلاحات مصرفية عبر العديد من المحطات، رغم ذلك بقي النظام المصرفي الجزائري والمصارف الجزائرية بعيدة عن المعايير المصرفية الدولية لاسيما في ميدان الخدمة المصرفية، لذلك يعول على الاقتصاد الرقمي كسياسة وإستراتيجية تبنتها الجزائر لتطوير النظام المصرفي الجزائري من خلال تبني بعض المشاريع المتعلقة بتطوير البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومحاولة مسايرة التغيرات التي تحدث في العالم.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ماهو دور الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الجزائري(من خلال الصيرفة الالكترونية) ؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية، بغية الوصول إلى إطار علمي يمكن من خلاله توضيح مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية في تطوير النظام المصرفي في الجزائر، ارتأينا تجزئتها إلى أسئلة فرعية، تتضمن مايلي:

- ماذا نعني بالاقتصاد الرقمي؟ما هي أهم مؤشرات قياسه؟
- ما المقصود بالصيرفة الالكترونية؟
- هل اعتماد الجزائر للصيرفة الالكترونية ساهم في تطوير النظام المصرفي؟

ثالثاً: الفرضيات

انطلاقاً من التساؤلات السابقة وإمكانية الإجابة عليها، فإن الدراسة بنيت على اختبار الفروض التالية:

✓ **الفرضية الرئيسية**

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية:

محدودية دور الاقتصاد الرقمي من خلال الصيرفة الإلكترونية في تطوير النظام المصرفي الجزائري.

ومن فرضيات فرعية، هي:

- تعتبر الجزائر من الدول التي نجحت في تطوير بيئتها التحتية للنهوض بالأنظمة الرقمية خاصة في ظل تبنيها للصيرفة الالكترونية.
- محدودية أدوات الصيرفة الالكترونية في تطوير النظام المصرفي الجزائري.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أن استخدام النظم الالكترونية والرقمية، أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة على العديد من المستويات الإدارية لذلك تكتسب دراسة أثر الاقتصاد الرقمي على المؤسسات الاقتصادية والمالية

أهمية كبيرة وذلك لارتباط المعرفة بأداء المنظمات المعاصرة، ولكون المعرفة تعد المورد المركزي الذي يمكن أن يحقق للمنظمة ميزة تنافسية مستدامة يصعب نسخها أو تقليدها.

كذلك:

- ✓ التأكيد من خلال هذه الدراسة على ضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل المصرفي لمواكبة التطورات العالمية الراهنة في هذا المجال.
- ✓ إبراز أهمية دور الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الجزائري من خلال الصيرفة الإلكترونية كنموذج.

خامساً: أهداف الدراسة

تهدف دراستنا إلى تحقيق النقاط التالية:

- ✓ تسليط الضوء على موضوع الاقتصاد الرقمي من حيث المفاهيم ومؤشرات القياس؛
- ✓ معرفة واقع البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال التطرق إلى بعض المؤشرات في استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال،
- ✓ معرفة مدى استجابة النظام المصرفي الجزائري للتطورات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي من خلال بعض النماذج كنموذج الصيرفة الالكترونية ؛
- ✓ معرفة القيمة المضافة المتوقعة من تطبيق الاقتصاد الرقمي في القطاع المصرفي بالنسبة لاقتصاد جزائري يبحث عن التنويع الاقتصادي؛
- ✓ فتح تساؤلات أخرى خاصة بالموضوع للباحثين في المستقبل، وعرض بعض السبل الكفيلة للنهوض بهذا الاقتصاد في الجزائر في ميدان الرقمنة.

سادساً: نموذج الدراسة

يمكن تمثيل متغيرات الدراسة في النموذج الآتي:

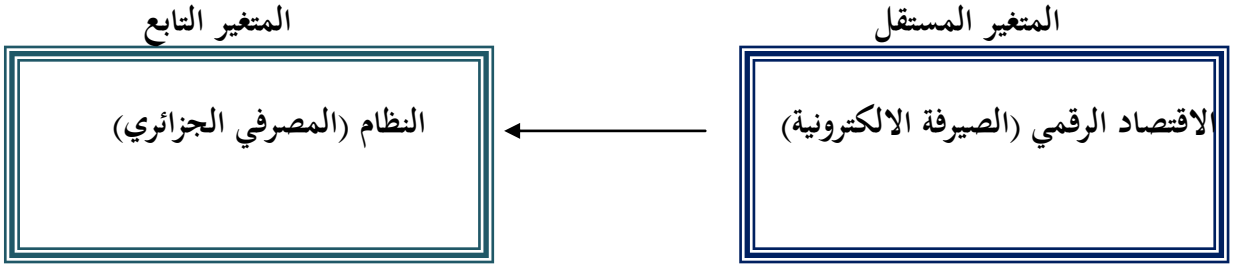

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

❖ **أسباب ذاتية:** تتمثل الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع فيما يلي:

✓ ضرورة التخصص فالموضوع من مواضيع الاقتصاد النقدي والبنكي؛

✓ الرغبة الذاتية في دراسة مواضيع جديدة، ومعالجة المواضيع الخاصة بالقضايا الراهنة، وفهم المصطلحات حديثة النشأة و تكوين فكرة عامة عنها والتي بدأ يتكرر ذكرها في الآونة الأخيرة كالاقتصاد الرقمي، الصيرفة الالكترونية...الخ

❖ **أسباب موضوعية:** تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع فيما يلي:

✓ قلة الأبحاث والدراسات على مستوى الماستر؛ مما فرض ضرورة توفير دراسات وأبحاث تساهم في تكوين تصور واضح عن واقع الاقتصاد الرقمي.

✓ المزايا العديدة التي يوفرها الاقتصاد الرقمي ودوره في دفع عجلة الاقتصاد بصفة عامة، والصيرفة الإلكترونية بشكل خاص.

✓ تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الرقمي الجزائري من خلال الصيرفة الإلكترونية.

ثامناً: المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين الاقتصاد الرقمي ومفهومه ومؤشراته ومدى توجه الجزائر نحوه من خلال نموذج الصيرفة الالكترونية، فضلاً عن استخدام الدراسة للأسلوب الاستقرائي من خلال استقراء وتحليل الدراسات التي تعرضت إلى اقتصاد الرقمي، وقد استخدمنا في ذلك المسح المكتبي: وذلك بالاعتماد على الكتب، أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستير، المجلات والملتقيات إضافة إلى التقارير المنشورة من البنك الدولي...إلخ. بالإضافة إلى اللجوء إلى مواقع الانترنت للحصول على المعلومات والمعطيات الرقمية ذات الصلة بالموضوع وذلك من أجل إعطاء الموضوع صبغة تتماشى مع المستجدات الراهنة.

تاسعاً: الإطار الزماني والمكاني

تتحدد دراستنا للموضوع من جانبين المكاني والزماني:

- ✓ **الإطار المكاني**:الاقتصاد الجزائري.
- ✓ **الإطار الزماني**: تم التركيز على الفترة 2009 – 2019 لمصاحبتها للإصلاحات والتطورات ذات العلاقة بالموضوع.

عاشراً: صعوبات الدراسة

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في:

- ✓ حداثة الموضوع وتداخله، وصعوبة التحكم في بعض جوانبه.
- ✓ تضارب البيانات لعدم دقتها وصعوبة تحديد حجم الاقتصاد الجديد على المستوى العالمي و المحلي.
- ✓ صعوبة إجراء الدراسات التطبيقية الخاصة بهذا الموضوع، نظرا للتأخر الذي تشهده الحكومة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ نقص الكتب الخاصة بموضوع الدراسة على مستوى مكتبة الجامعة.
- ✓ الظروف الصحية الاستثنائية التي تمر بها الجزائر بسبب جائحة كورونا.
- ✓ صعوبة الحصول على الإحصائيات.

حادي عشر: هيكل البحث

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية فقد تم تقسيم الدراسة ما يحقق أهدافها كمايلي:

الفصل الأول:هو عبارة عن فصل تمهيدي تطرقنا فيه إلى الجانب النظري لموضوع الدراسة من خلال أهم متغيراته "الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية"؛ حيث قسم إلى مبحثين: **المبحث الأول**: ماهية الاقتصاد الرقمي؛ **المبحث الثاني**: الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي ؛

ثم تم التطرق **في الفصل الثاني** إلى الأهمية النسبية للصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي بالجزائر؛حيث قسم إلى ثلاث مباحث هي على النحو التالي: **المبحث الأول**: مؤشرات الاقتصاد الرقمي لدول مختارة؛

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر؛ **المبحث الثالث:**خصوصية الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري.

الدراسات السابقة.

هناك مجموعة من الدراسات و الأبحاث التي تمت الاستعانة بها في مجال الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية.

الدراسات باللغة العربية:

الدراسة الأولى:

دراسة محمد منصف تطار ،"**النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية جامعة خيضر بسكرة، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2002-2003.**

تطرقت هذه الدراسة الى ضرورة توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النظام المصرفي الجزائري وقد أوصى الباحث بضرورة الإسراع في برامج الخوصصة بما في ذلك خوصصة عدد من البنوك، وكذا توفير الشروط المحيطة الملائمة للبنوك من حيث تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

الدراسة الثانية:

دراسة محمد بلوافي، "**مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسيير النظام المصرفي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2005-2006.**

تناولت الدراسة إشكالية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير النظام المصرفي الجزائري ومدى مواكبتها لعصر المعلوماتية، معتمداً على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام نموذج تحليل النتائج عن طريق الاستبيان لتوضيح الارتباط بين الوكالات والمديريات؛ حيث هدف الباحث إلى إبراز دور انضمام الجزائر لمنظمة العالمية للتجارة في تسريع وتيرة عصرنة النظام المصرفي الجزائري.

الدراسة الثالثة:

دراسة رضوان ربيع،"**الاقتصاد الرقمي: نموذج التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت "،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2006-2007.**

دراسة وصفية تحليلية"، هدفت إلى التعريف بالاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية، والتعرف على شبكة الانترنت و دورها في التجارة الالكترونية، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ المكانة المرموقة التي يحتلها الاقتصاد الرقمي في النشاط الاقتصادي المعاصر، وذلك لما يمتاز به من مرونة وحيوية وفعالية فهو اقتصاد يعتمد على المعرفة و الإبداع و الابتكار.
- ✓ تعد التجارة الالكترونية فرعاً من فروع الاقتصاد الرقمي، وتعد ثورة في عالم الأعمال، جاءت لتزاحم أشكال التبادل التجاري التقليدي، وحققت ذلك استناد على شبكة الانترنت التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالعراقيل الإدارية السياسية.

الدراسة الرابعة:

دراسة حسين المرسومي، **"الاقتصاد المعرفي العراقي في ظل متغيرات التكنولوجيا المعاصرة"، مجلة: الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد:01،جامعة واسط، 2017.**

هدفت إلى التعريف بمفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه الأساسية في مجال تطبيقه في الحياة العملية والعلمية، ودراسة ة تجربة ماليزيا كنموذج للاقتصاد المعرفي من خلال معرفة الفجوة بينها وبين العراق في المجالات المعرفية والتكنولوجية، واستخدمت مجموعة من المؤشرات كأداة للمقارنة بين المجتمعين الماليزي والعراقي لجمع البيانات وفق المنهج التحليلي. وكان من أبرز نتائجها: تدني المستويات البحثية والتطويرية في العراق مقارنة مع ماليزيا بسبب القاعدة التعليمية والعلمية وانخفاض مستوى الإدارة التطويرية في العراق. اتساع الفجوة بين العراق وماليزيا بسبب ارتفاع الإنفاق على البحث والتطوير في ماليزيا وانخفاضه في العراق.

الدراسة الخامسة:

دراسة ، مريم ماطي، **"البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، مدينة: بسكرة، الجزائر، 2017/2016.**

هدفت الى دراسة وإبراز دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية مع دراسة حالة بنك الجزائر واستخدمت المعطيات الموجودة في البنك المركزي الجزائري لجمع البيانات وفق المنهج التحليلي. وكان من أبرز نتائجها أن تأثير

وسائل الدفع الالكتروني على البنك المركزي يتوقف على عدة عوامل أهمها مدى انتشار استخدام هذه النقود وتداولها، بالإضافة إلى التزام البنوك بالاحتفاظ بالاحتياطي الإجباري، مما يمكن البنك المركزي من السيطرة على السيولة النقدية، كما أن الانتشار الواسع لهذه الأدوات يؤدى إلى تلاشي مفهوم السيولة بالمعنى الحقيقي، وبالتالي محدودية دور أدوات السياسة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية، بالنسبة للجزائر ضعف هذا الأثر راجع إلى غياب المعاملات المصرفية الالكترونية كما أن السياسة النقدية في الجزائر تخضع لعوامل هيكلية متعلقة بالواقع الاقتصادي.

الدراسة السادسة:

دراسة أسماء ناويس، نصيرة قوريش، **"الحكومة الالكترونية كأحد أشكال إرساء الاقتصاد الرقمي–قراءة لواقعها في الوطن العربي–"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد02، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.**

هدفت إلى التعرف على الحكومة الإلكترونية بوصفها أحد أوجه وأشكال تطبيق الاقتصاد الرقمي، كذلك إلقاء الضوء على واقعها بالوطن العربي من خلال إبراز أهم المبادلات والمشاريع المطروحة والمرتبطة بها وكذا محاولة تقييم مدى جاهزية الوطن العربي وتطبيقه للحوكمة الإلكترونية. واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي لجمع البيانات وفق المنهج الاستنباطي، وكان من أبرز نتائجها وجود تفوق كبير لدول الخليج في مجال الحوكمة الالكترونية مقارنة مع باقي دول العربية أين كان مكمن الخلل فيها متمثلا بشكل كبير في ضعف البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وكذا نقص الخدمات الإلكترونية استناداً إلى مؤشرات تطور الحوكمة الالكترونية.

الدراسات بالغة الأجنبية:

الدراسة الأولى:

Pascal Viginier, La France dans l'économie du savoir : pour une dynamique collective rapport du groupe , Paris, La Documentation française, 2002.

تعرض الباحث لدور مؤشرات المعرفة التي تؤدي دوراً محورياً لوضع استراتيجيات النهضة الاقتصادية في فرنسا، من خلال الاعتماد و المساعدة في رسم الخطط والسياسات التنموية فمع التطور الهائل للأنظمة المعلوماتية ، حيث تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي كون استخدام تكنولوجيا الرقمية عاملاً

محفزاًمهماً للنمو الاقتصادي .أخيرا قام الباحث بتحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها الدول على صعيد الإنتاج المعرفي ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة.

الدراسة الثانية:

Saidi Atanda Mustapha ,E-Payment technology Effect On Bank Performance In Emerging Economies-evidence from Nigeria, Departement ,Benga Village, Bellsu University Of Technology.

بينت هذه الدراسة أن للنظام المصرفي في الدول المتقدمة مرتكزات عديدة، يمكن اختصارها في ثلاثة عناصر:

- ✓ انتهاج نظام بنكي بطريقة حديثة.
- ✓ الترابط بين مخاطر السوق.
- ✓ استعمال نماذج فعالة في الأعمال البنكية ، وارتباط هذه الأخيرة بعد تبني تكنولوجيات الدفع الالكتروني.

علاقة الدراسة بالدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن إبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما يلي:

- ✓ **أوجه التشابه:**
  - تتفق كل من الدراسات وموضوع الدراسة في منهج البحث، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا استخدام نموذج التحليل الإحصائي للبيانات.
  - اهتمت بتقييم الأداء البنكي من حيث تحديث وعصرنة النظام المصرفي، ومدى تطبيقها لأنظمة الصيرفة الالكترونية داخل البنوك الجزائرية، وأثر استخدام شبكة الانترنت على العمل البنكي.
- ✓ **أوجه الاختلاف:** ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات:
  - أنه تم التركيز على الصيرفة الالكترونية بصفة خاصة.
  - حاولنا التطرق لتطور النظام المصرفي الجزائري، وتأثير الصيرفة الالكترونية على النظام المصرفي الجزائري، من خلال تسليط الضوء على تطوير وسائل الدفع واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر.
  - تقديم أهم معوقات تطبيق الاقتصاد الرقمي في الجزائر والصيرفة الالكترونية.
  - إلقاء الضوء على تجارب بعض الدول في مجال الاقتصاد الرقمي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية

تمهيد:

أحدثت الثورة المعلوماتية تغيرات جذرية في الطرق التي يعمل بها الاقتصاد العالمي، وأصبح هناك تلازم بين الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت المعلوماتية المحرك الرئيسي للتغير الاجتماعي والاقتصادي، فاختفت الطرق التقليدية في التسيير لتحل محلها طرقاً جديدة تعتمد على الذكاء وعلى المستوى النوعي والكمي للمعلومات.

إن تقنية المعلومات أوجدت نموذجاً جديداً من الاقتصاد، وهو الاقتصاد الرقمي الذي أصبح يمثل فكراً واتجاهاً، وفلسفة وممارسة مختلفة تماماً عن ما كان سائداً في العصر الصناعي، انتشرت فيه الانترنت انتشاراً هائلاً وشاع مفهوم الصيرفة الالكترونية التي تتيح العديد من المزايا للنظام المصرفي، من خلال إدراج التقنيات المتطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لإضفاء صيغة عصرية ومتطورة في تسيير العمليات المصرفية.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- **المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي؛**
- **المبحث الثاني: الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي؛**

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي

تمكنت تكنولوجيا المعلومات والاتصال من إحداث تغيرات جذرية في نمط كافة الأنشطة الاقتصادية وعلى المستوى القطاعي والكلي، فظهر شكل جديد للاقتصاد المعتمد أساساً على التراكم المعرفي بوصفه المورد الجديد للثروة والمصدر الهام الابتكارات جديدة، في شكل الإطار المناسب لتفعيل عملية التنمية، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى: مفهوم الاقتصاد الرقمي؛ مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي؛ أهمية الاقتصاد الرقمي والمصطلحات المقاربة له.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي.

أولاً: نشأة الاقتصاد الرقمي.

ظهر الاقتصاد الرقمي نتيجة ثورة المعلومات المتمثلة بشكل أساسي في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي ظهرت في 1870، واختراع الكمبيوتر عام 1980، وربط شبكات الانترنت بالحاسبات سنة 1990[1]،وعليه فإن بداية الاقتصاد الرقمي كانت تحديداً في عقد الستينات من القرن العشرين، من خلال ما تقدمه الثورة العلمية من فرص مختلفة من الخدمات الرقمية سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو على مستوى الحكومات الخدمات تحقق منافع مباشرة، مثل العوائد التي تحصل عليها الشركات الراعية لمثل هذه البرامج، أو منافع غير مباشرة تعود على الأفراد عند استخدام الانترنت وبرامج الاتصال المجانية أو الشبه مجانية.

على هذا الأساس يمكن تحديد بعدين للاقتصاد الرقمي:

البعد الأول: بعد زمني يرجع إلى التسعينات من القرن الماضي، حيث كان للعولمة أثر في نضوج الاقتصاد وتبلوره، لأن ظهور الاقتصاد الرقمي لم يكن بصورة عرضية، بل كانت هناك فترات تمهيدية سبقت ظهوره تستند أساساً على ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

البعد الثاني: هو البعد المكاني، فالحاضنات الطبيعية لمثل هذا الاقتصاد هو الدول المتقدمة التي تمتلك قاعدة صناعية ومعرفية وتكنولوجية كبيرة مثل: اليابان.

من خلال ذلك يمكن أن نفهم أن شكل ومضمون الاقتصاد قد تحول من اقتصاد صناعي قائم على العمل ورأس المال إلى اقتصاد يعتمد على المعلومة والتقنيات، ومن اقتصاد يمتاز بالندرة إلى اقتصاد يمتاز بالوفرة ويشكل البحث والتطوير فيه العنصر الأساسي للإنتاج[2].

إن بروز الاقتصاد الرقمي على الساحة الدولية سببه العديد من العوامل، نوجزها كالآتي:

- ✓ التطورات المذهلة في الوسائل الإعلام والاتصال؛

---

[1] محمود حسن جمعة، حيدر شاكر البرزنجي، **تكنولوجيا وأنظمة المعلومات في المنظمات المعاصرة (منظور إداري–تكنولوجي)**،الطبعة: الأولى، 2003، ص:252.

[2] صفاء عبد الجبار الموسوي، وآخرون، **الاقتصاد الرقمي**، الطبعة: الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2017،ص:12-13.

- ✓ الحاجة إلى نظام دولي جديد بحكم العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة؛
- ✓ ميل التخصص الدولي للعمل في قطاع الخدمات؛
- ✓ دخول الانترنيت واستعمالها في التبادل التجاري الرقمي.

وهكذا انتشرت ظاهرة عالمية ورقمنة الاقتصاد على كافة المستويات الإنتاجية، التمويلية التكنولوجية، التسويقية، الإدارية، أي عالمية الإقتصادية الرقمي وسيطرة الشركات العابرة للقارات على رأس النشاط الاقتصادي العالمي[1].

ثانياً: تعريف الاقتصاد الرقمي وعناصره وخصائصه.

إن العنصر الأساسي لزيادة اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، وزيادة فرص التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية هو الاقتصاد الرقمي، الذي ظهر نتيجة تطور ثورة المعلومات المعاصرة التي شملت شتى المجالات خاصة الاقتصادية. وسيتم تقديم كل من تعريف الاقتصاد الرقمي وعناصره وخصائصه في النقاط الآتية:

1 ـ تعريف الاقتصاد الرقمي

يمكن عرض مجموعة من التعاريف لمجموعة من الاقتصاديين والباحثين على النحو التالي:

عرف الاقتصاد الرقمي على أنه: "ذلك الاقتصاد الذي يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية الانترنيت، وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة نواحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال[2].

الاقتصاد الرقمي هو "التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت. وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات رقمية، تكنولوجيا الرقمية (تكنولوجيا الاتصال عن بعد، وسائط المتعددة والتكنولوجيا الخلوية والحاسوبية)، والمنتجات الرقمية (قواعد مستودعات بيانات، أخبار أو معلومات، البرمجيات، كتب ودوريات الانترنت)"[3].

ويقصد أيضاً بالاقتصاد الرقمي: "التحول والانتقال من الاقتصاد المبني على اليد العاملة والآلات والمعدات في العمليات الإنتاجية، إلى اقتصاد الذي يعتمد على المعارف العلمية والتكنولوجية وكذا المعلومات والبيانات لإنتاج

---

[1] خديجة عبيد، "**دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة –دراسة حالة دول جنوب أسيا**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013-2014، ص:15.

[2] مرجع نفسه، ص:17.

[3] فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص:25.

السلع والخدمات، ويساعد على الاستخدام الأمثل للموارد والكفاءات، وبالتالي تحقيق نسب عالية من الإنتاجية"[1].

عرف أيضاً على أنه:"فرع جديد في العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة فأصبح جزءاً فعالاً في جميع فروع الاقتصاد يعطي لها المزيد من الفعالية ويجعلها أكثر توافقاً مع احتياجات الأفراد والمجتمع،وجعل من العلم والمعرفة أساساً رئيسياً للوصول إليه"[2].

ويقصد أيضاً بالاقتصاد الرقمي: "الاقتصاد الذي يقوم على عملية تحويل البيانات والمعلومات إلى شكل رقمي من خلال التحول من الأساليب التقليدية في الحفظ المعهودة، إلى نظم حفظ الكترونية أنتجت مفاهيم جديدة وأنظمة حديثة كانت نتيجة للاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال"[3].

من التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الاقتصاد الرقمي:"هو الاقتصاد القائم على التكنولوجيا والمعلومات وهو عبارة عن تنسيق بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، حيث يتم إلغاء كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، بغض النظر عن مكانها فهو اقتصاد اللاحدودي.

وللاقتصاد الرقمي عدة مميزات جعلته يختلف عن الاقتصاد التقليدي في عدة نقاط وفي الجدول التالي أهم الفروقات:

---

[1] خالدية بوجحيش، عبد الكريم البشير، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:17، 2017، ص:156.

[2] نبيلة لزرق، **الفجوة الرقمية بين الدول المتطورة والنامية –دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا(2000–2013)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد دولي، جامعة وهران2،الجزائر،2014–2015،ص:30.

[3] فاطمة الزهراء جموعي، **واقع الفجوة الرقمية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة: 2009–2014**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد1، العدد:4، 2017، ص:338.

الجدول رقم(01-01): يمثل الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

المعيار		الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
1-خصائص اقتصادية عامة	– السوق – المنافسة – البنية – مصدر القيمة – الشكل التنظيمي	– ثابتة – وطنية – تصنيعه في جوهرها مواد خام/رأس مال طبيعي والعمالة	– متغيرة – عالمية – خدمية/ معلوماتية في جوهرها – رأس مال إنساني واجتماعي معتمد الإبداع والمعرفة شبكي
2- قوة العمل والتوظيف	– الأهداف _ المهارات -طبيعة التوظيف – التعليم اللازم	– التوظيف الكامل(أجور متوسطة ومنخفضة) -محددة ومقترنة بالوظائف(أنها تكتسب) – مستقرة – مقيد حسب المهام	– أجور ودخول عالية. – مهارات واسعة وتدريب أي تعليم شامل يحتاج إلى مهارات وتدريب. – ديناميكية.
3- خصائص الإنتاج والصناعة	– أهمية البحث والابتكار – تنظيم الإنتاج – العلاقات مع الشركات – المصادر الرئيسية للإنتاج والمحركات التقنية الرئيسية	– متوسطة – نمطي – العمل على انفراد _ الآلات، الأماكن.	– عالية. – مرن – التحالف والتكامل مع الغير – الرقمية (الرموز، الإلكترونيات)
4- النمو الاقتصادي	– الهدف _الوسائل _ مصادر الميزة المنافسة	– توفير الوظائف وزيادة النمو – تخفيض التكاليف – مصادر ثابتة (الكتل الاقتصادية)	– أعلى دخل وأكبر نمو – الجودة العالية والابتكار. _ التجديد والجودة والنوعية والتكلفة.
5- من حيث المغامرة	– خطوات العمل _مقياس النجاح – المصادر الأساسية للتجديد – صنع القرار	– بطيئة – الربح -البحث – موزع	– سريعة – دخول السوق والبقاء فيه – البحث وإدارة المعرفة – عمودي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على:

(1): حسن مظفر الرزو، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الانترنت.المكتبة العربية السعودية، مركز البحوث الرياض،2006،ص:134.

(2): فوزية هبايش، دور التجارة الالكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة–حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مذكرة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، 2011–2012،ص:10.

(3): كريمة صراع، واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013–2014، ص:34.

2 ـ عناصر الاقتصاد الرقمي.

بناءً على التعاريف السابقة، فإن الاقتصاد الرقمي يتركز على العديد من العناصر، تتمثل في[1]:

2 ـ 1 المنتجات الرقمية: هي التي تميز الاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد التقليدي حيث أن المنتجات الرقمية يمكن إنتاجها وفقاً لرغبات العملاء وبشكل تفضيلي، وبتكاليف ثابتة مما يفيد في رفع الأرباح بشكل كبير بمجرد رفع المبيعات.

2 ـ 2 المستهلكون: ويكون عددهم كبيراً، حيث كل من يدخل شبكة الانترنت يعد عميلاً محتملاً للمنظمات التي تنشط في السوق الالكتروني.

2 ـ 3 البائعون: كل المنظمات الناشطة في السوق سواءً من خلال عرضها لمنتجاتها أو إعلانها عن منتجات منظمات أخرى.

2 ـ 4 المنظمات المسئولة على الهياكل القاعدية: هي المنظمات المسئولة على توفير البرامج والحسابات الإلكترونية والأجزاء المادية الأخرى المكونة لشبكات الاتصال من أجل ضمان الأداء الأمثل لنظام الاقتصاد الرقمي، وتشمل هيئات استثمارية تساعد كل من يرغب في الدخول للنظام من خلال تقديم استشارت اللازمة.

2 ـ 5 الوسطاء: من أهم مكونات الاقتصاد الرقمي لكونهم هم المسئولون عن جمع البيانات والمعلومات اللازمة وتوفيرها للعملاء والبائعين.

2–6 الخدمات الداعمة: يشمل الجوانب التشريعية والقانونية التي تحكم التعامل في ظل الاقتصاد الرقمي.

2–7مطورون للمحتوى: هم تلك المنظمات المسئولة عن تطوير المواقع الالكترونية ومحتوياتها، سواء من حيث تعلق الأمر بهم أو بالآخرين، ويعد هذا المكون من أهم مكونات الاقتصاد الرقمي[2].

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:16–17.

[2] خديجة عبيد، مرجع سبق ذكره، ص:20.

3 ـ خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومات الالكترونية، وشركات المساهمة والتجارة الالكترونية وشركات المساهمة الالكترونية والبنوك الالكترونية والإدارة الالكترونية، وفيما يلي ندرج أهم مزايا وخصائص الاقتصاد الرقمي[1]:

- ✓ المعلومة صارت قوة في المجتمعات في ظل عصر الثورة الرقمية، إذ لم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي ولا العدد الكمي للقوى البشرية كذلك؛
- ✓ ينطلق الاقتصاد الرقمي من أهمية قدرة البشر وتمكينهم من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها كعامل رئيسي له قيمة اقتصادية إنتاجية، ويركز بالأساس على أهمية الرصيد الفكري والإبداعي للبشر بوصفه قادراً على خلق الثروات وتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ يرتبط الاقتصاد الرقمي بالمتغيرات الكثيرة التي تجري بالبيئة الصناعية ولا سيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعني أن هذه الأخيرة تؤدي دوراً أساسياً في بزوغه وتطوره؛
- ✓ يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة؛
- ✓ أصبح رصيد المؤسسة الاقتصادية يقوم بالأساس على مخزونها المعرفي المعلوماتي؛
- ✓ يوفر خدمات أسهل وأسرع، بأقل تكلفة ممكنة.

4– أهمية الاقتصاد الرقمي:

يعد الاقتصاد الرقمي ذا أهمية كبرى، وتتمثل هذه الأهمية في الآتي[2]:

- ✓ يعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى الأسواق العالمية في وقت واحد بأقل النفقات؛
- ✓ يعد وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر بينهم؛
- ✓ يؤدي إلى تبادل المنافع بين المتعاملين من بائعين ومشترين، كما يعمل على ترشيد القرارات المتخذة، بما يتميز به من تدفق المعلومات في الوقت المناسب، وبطريقة منسقة ودقيقة؛
- ✓ يساهم في تبسيط وتنظيم العمليات في المشاريع وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء عن التأخير في إصدار القرارات الإدارية ومنع الأخطار وتخفيض التكاليف، وبالتالي المحافظة على حقوق أصحاب المشروع، وزيادة الربحية؛

---

[1] أسماء ناوي، نصيرة قوريش، **الحكومة الالكترونية كأحد أشكال إرساء الاقتصاد الرقمي–قراءة لواقعها في الوطنالعربي–**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد02، العدد: الأول، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص:262.

[1] محمد رشيد بوعافية، **انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي**، متوفر على الموقع:
www://retoubrecherche. Arabblogs.com hatech2526 medjahdi. بتاريخ 2020/06/16

✓ يساعد الشركات على إتباع نظم التصنيع الحديثة التي تتم بمساعدة الحاسب الالكتروني من حيث تحديد تعاقب عمليات التشغيل وأسلوب التشغيل على أجزاء المنتج، وعمليات التحكم والرقابة، وتخطيط الاحتياجات من المواد وموارد التصنيع والتوقيت المحدد؛

✓ إزالة الحواجز الجغرافية وإزالة الحواجز الزمنية؛

✓ حسن التعامل مع القيود التكليفية.

المطب الثاني: مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي

لا يمكن الحكم على أي دولة أنها تعمل ضمن بيئة الاقتصاد الرقمي إلا إذا قامت بتقييم وقياس جاهزيتها للاندماج بالاعتماد أو الاستناد إلى بعض المؤشرات.

في عام 1997 قدم تقرير الاقتصاد الرقمي الناشئ الصادر عن وزارة التجارة الأمريكية، نموذجاً لمجموعة من المؤشرات الواجب اعتمادها من أجل قياس الاقتصاد الرقمي، ويمكن توضيح هذه المؤشرات فيما يلي[1]:

✓ شكل وحجم المكونات الرئيسية للاقتصاد الرقمي والذي يزال في مرحلة التطور، مثل التجارة الالكترونية وبصفة خاصة تطور دور الحاسوب والتكنولوجيا المتعلقة به وانتشارها في أماكن العمل؛

✓ شركات الأعمال وما تقوم به من استخدام وتطوير للتكنولوجيا المتقدمة والتجارة الالكترونية؛

✓ التغيرات الحاصلة في هيكل ووظائف السوق، والتي تتضمن التغيرات في كيفية تقديم توزيع السلع والخدمات بالإضافة إلى تغير طبيعة المنافسة المحلية والدولية؛

✓ التطبيقات الاقتصادية والاجتماعية لثورة تكنولوجيا المعلومات؛

✓ الخصائص الديمغرافية للمجتمع في ظل الاقتصاد الرقمي.

ونظراً للتطور والتغير المستمر والديناميكية التي يتميز بها الاقتصاد الرقمي، فإن هذه المؤشرات لم تعد كافية لقياس وتحديد آثار الاقتصاد الرقمي على المجتمع والدولة والعالم، لذا فقد تم تعديلها وتطويرها لتصبح على الشكل الآتي:

أولاً: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

يجب أن يتم قياس الجانب المادي (المعدات والأدوات) والجانب الرقمي (البرمجيات) للبنية التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي، البنية المادية (تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشتمل على أجهزة الكمبيوتر، خطوط الهاتف، المحولات، خطوط الألياف البصرية، الأقمار الصناعية، الشبكات السلكية واللاسلكية) والاستثمار في البرمجيات، كما يجب توفير المعلومات الأساسية بخصوص مدى اتساع شبكة الانترنت والشيكات الأخرى، درجة الازدحام في أنظمة هذه الشبكات. كما أنه من المهم جدا قياس مدى تقادم واهتلاك البنية

[1] حسن العلمي،**دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013،ص:06.

التحتية الرقمية، ومن أكثر المقاييس استعمالاً لتقييم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، المؤشرات الخاصة بشبكة الاتصال التي تعتبر الركن الأساسي لبناء الشبكات الأخرى، وأهمها [1]:

1 ـ عدد الاشتراكات بالهاتف النقال لكل 100 ساكن: يشير هذا المؤشر إلى مستخدمي الهواتف المحمولة المشتركين بخدمة آلية عامة وتستخدم التقنية الخلوية التي توفر النفاذ إلى الشبكة الهاتفية العامة والمستخدمون المشمولون هم المشتركون في الهواتف النقالة مقسوماً على عدد السكان ومضروبا في 100 كما أنها تقاس سنويا[2]، ويوضح الشكل رقم 1 عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 ساكن في العالم من 2009-2019.

الشكل رقم(01-01): عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 ساكن في العالم من 2009-2019 .

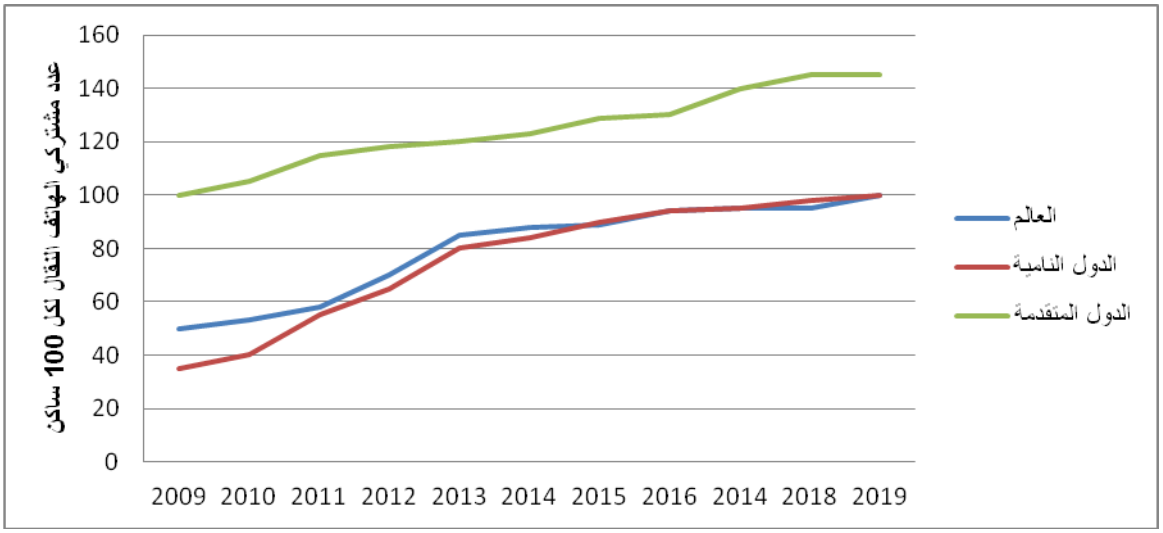

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، متوفر على الموقع http://www.itu.int بتاريخ 2020/04/13.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم 1 أن الدول المتقدمة تحتل المرتبة الأولى في اشتراكات الهاتف النقال بالنسبة لكل 100 ساكن بالمقارنة مع الدول النامية وباقي دول العالم، حيث تبين الإحصائيات في الجدول أن اشتراكات الهاتف النقال سواء للدول المتقدمة أو النامية بالإضافة إلى دول العالم في تزايد مستمر نظراً للخدمات التي تقدمها هذه الشبكات سواء الانترنت أو الاتصالات...إلخ، ولكن الملاحظ أن نسبة الاشتراك على مستوى العالم لكل 100 شخص في الدول النامية هي أقل من الاشتراكات في الدول المتقدمة وهذا راجع إلى كونها دول لاتزال في عزلة عن محيطها التكنولوجي والرقمنة.

2 ـ مؤشر خطوط الهاتف الثابت لكل 100 ساكن: يشير عدد خطوط الهاتف الثابت إلى خطوط الهاتف التي تربط الجهاز الطرفي الموجود لدى المشترك بالشبكة العمومية التبديلية والتي لها منفذ مخصص في معدات البدالة

[1] صباح بلقيدوم، مرجع سبق ذكره، ص:05.

[2] دليل المؤشرات الإحصائية، مرجع سبق ذكره.

الهاتفية وتحسب وفق: عدد خطوط الهواتف الثابتة مقسوماً على عدد السكان مضروب في 100 وتقاس سنويا[1]. من خلال الشكل أدناه نلاحظ أن نسبة الاشتراكات في عدد خطوط الهاتف الثابت تنخفض تدريجياً من سنة إلى أخرى سواء في الدول المتقدمة أو النامية أو العالم ككل، وهذا راجع لزيادة التعامل بالهاتف النقال نظراً للمميزات التي يمنحها من حيث المكان والزمان بالمقارنة مع الهاتف الثابت، بالإضافة إلى تكلفة الخدمة وخدمات أخرى يقدمها الجهاز في حد ذاته مثل: الساعة، الكاميرا،...إلخ.

الشكل رقم(01-02): عدد مستخدمي خطوط الهاتف الثابت لكل 100 ساكن في العالم من 2009 إلى 2019.

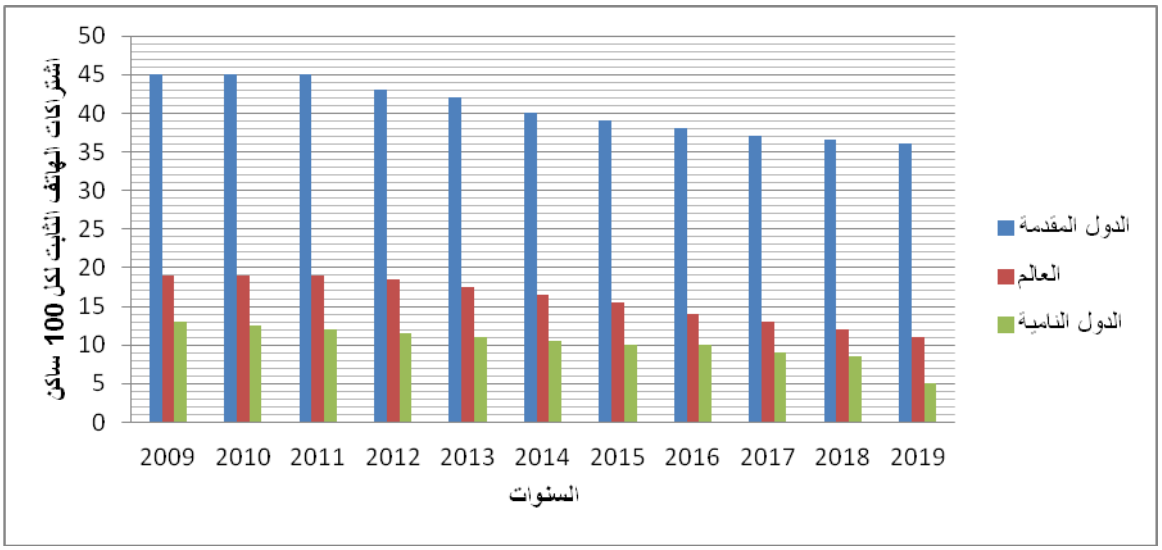

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، متوفر على الموقع http://www.itu.int بتاريخ:2020/04/13.

3 ـ نسبه مستخدمي الحاسوب لكل 100 ساكن: يشير هذا المؤشر إلى نسبة الأسر التي لديها حاسوب، وذلك بقسمة عدد الأسر في النطاق التي لديها حاسوب على العدد الكلي للأسر في النطاق في 100. نلاحظ من خلال الشكل رقم 2 أن نسبة استخدام الحاسوب في الدول المتقدمة النسبة لكل 100 شخص في زيادة مستمرة خلال السنوات الأخيرة، حيت في 2009 تقدر ب65.3 ليزداد عدد مستخدمي الحاسوب إلى ما يفوق84لكل 100 شخص مقارنة باقي الدول الناشئة ودول العالم الأخرى التي كذلك سجلت تزايداً في نسبة استخدام الحاسوب، لكن لم تصل إلى نصف العينة المدروسة، وهذا يدل على التطور العلمي والتكنولوجي وتغيير نمط حياة الأفراد اجتماعياً واقتصادياً ومعرفياً، لذا أصبح استخدام الحاسوب ضرورة ملحة بالنسبة للأفراد في ظل العالم الرقمي.

[1] دليل المؤشرات الإحصائية، ص:7.

الشكل رقم (01-03) : عدد مستخدمي الحاسوب في العالم من 2009 إلى 2019.

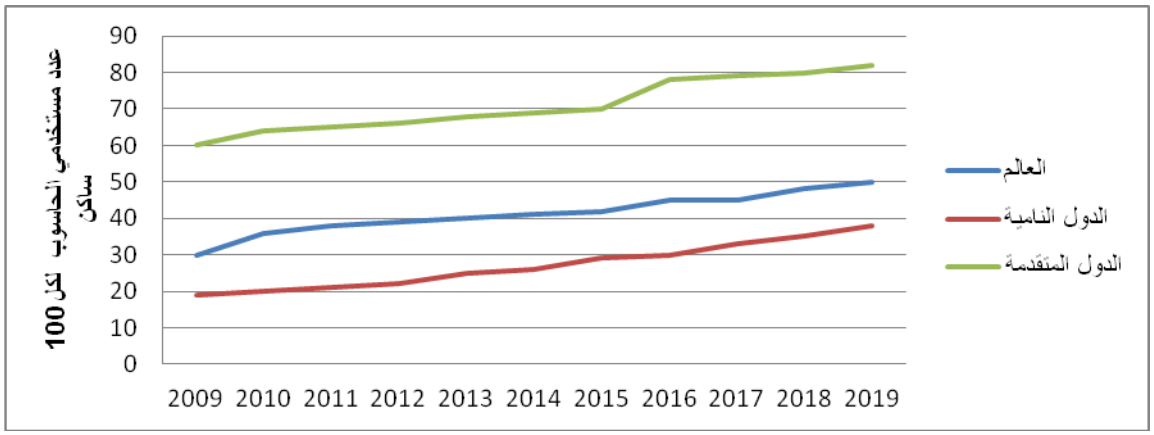

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، على الموقع:http://www.itu.int بتاريخ:2020/04/13.

4 ـ عدد مستخدمي شبكة الانترنت: المشترك في الانترنت هو الشخص الذي يدفع للنفاذ إلى خدمة الانترنت العامة، وتقاس بغض النظر عن نوع أو سرعة النفاذ إلى الانترنت أو طريقة الدفع، ويحسب بالعدد الكلي للمشتركين في الانترنت مقسوماً على عدد السكان مضروبا في 100، تقاس سنويا[1]، حسب الشكل رقم 3 بلغ عدد مستخدمي الانترنت في الدول المتقدمة 81 من كل 100، أما بالنسبة للدول النامية ودول العالم فنلاحظ كذلك زيادة في استخدام الانترنت ولكن تكاد تكون نصف نسبة الدول المتقدمة، وهذا راجع لزيادة استخدامها للهاتف النقال وجهاز الكمبيوتر المحمول اللذان سهلا على الأشخاص استخدام الانترنت في أي مكان و في أي وقت.

الشكل رقم(01-04): عدد مستخدمي شبكة الانترنت في العالم من 2009-2019.

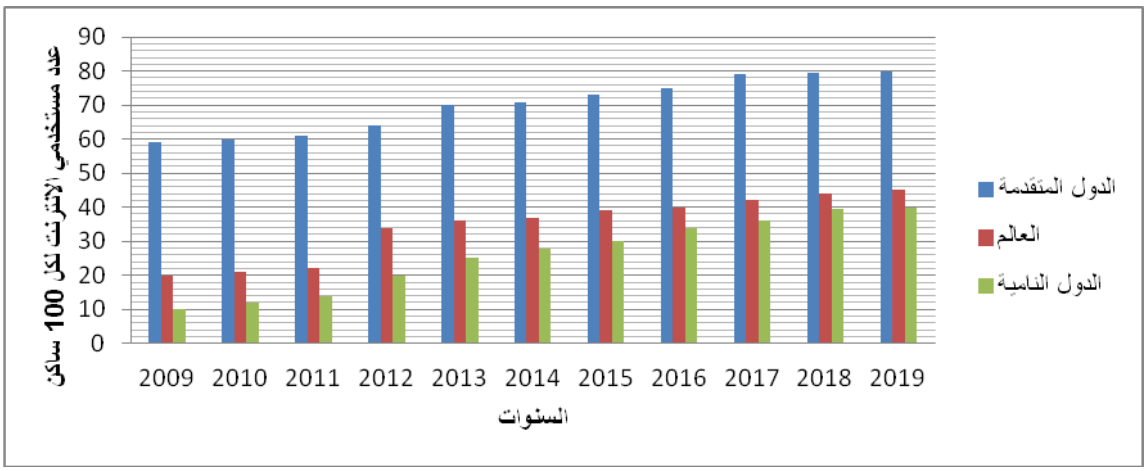

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، على الموقع ,http://www.itu.intبتاريخ:2020/04/13.

[1] دليل المؤشرات الإحصائية، مرجع سبق ذكره.

ثانياً: التجارة الالكترونية:

صممت الأونكتاد[1] مؤشراً للتجارة الالكترونية بين المؤسسة التجارية والمستهلك، ويستند هذا المؤشر إلى مدى استعمال الانترنت واستخدام بطاقات الائتمان وخدمات التسليم البريدي[2].

يجب أن يتم قياس التجارة الالكترونية من خلال حجم ونمط المعاملات الالكترونية بين المؤسسات (B2B) وبين المؤسسة والمستهلك (B2C). ويجب أيضا أن تقاس كمية السلع والخدمات الرقمية وغير الرقمية، بحيث أن المنتجات المادية يجب أن تسلم فيزيائيا للمستهلك أما المنتجات الرقمية فهي تتجاوز تجار الجملة وتجار التجزئة مباشرة إلى المستهلك النهائي، بالإضافة إلى ضرورة قياس حجم التجارة الالكترونية التي تهدف إلى تسوية المعاملات والتي تكون لأغراض أخرى (خدمة الزبائن، معلومات عامة، والإعلان عن المنتجات).

ثالثاً: هيكل الشركات و الصناعة:

يجب قياس أثر التحسينات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، البرمجيات والانترنت على التركيبة الهيكلية للشركات والأسواق[3].

وبصفة عامة، من الضروري تحديد التغيرات الحاصلة في الموقع (التوطين)، الصناعة الحجم، والهيكل التنظيمي الخاص بشركات الأعمال، وأيضاً التغير في مزيج المدخلات (رأس المال، العمل والمخزون) وعلاقته بالشركات الأخرى.

رابعاً: الخصائص الديمغرافية والعمالية:

يجب قياس الخصائص الديمغرافية وخصائص سوق العمل للأفراد والعمال التي تشارك في الاقتصاد الرقمي، ومقارنتها مع تلك الخصائص التي لا تشارك فيه، وبشكل خاص يجب قياس مدى استخدام الحاسوب في المدرسة، العمل و المنزل، وربطها بناتج المخرجات الاقتصادية مثل الرواتب والأجور، وأيضاً بالخصائص الديمغرافية مثل التعليم، التشغيل، الجنس، العرق، السن ومكان الإقامة[4].

لقد أحدثت التطورات التقنية المعاصرة ثورة حقيقية، فحولت العالم من عالم منغلق إلى منفتح في شتى المجالات لا يتوافق مع المبادئ الاقتصادية القديمة وقامت بالعمل أيضاً على بناء مجتمع معلومات من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية.

---

[1] **الأونكتاد**: هيئة رئيسية تابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية، تأسست عام 1964 مقرها الرئيسي جنيف سويسرا، يبلغ عدد أعضائها حاليا188 دولة، ويشارك في عمله بصفة مراقبين الكثير من المنظمات الحكومية الدولية والغير حكومية فضلا عن ممثلي المجتمع المدني.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، نشرة صحفية، مارس:2015، ص:01.

[3] حسين العلمي، مرجع سبق ذكره، ص:07.

[4] المرجع نفسه، ص:7-8.

المبحث الثاني: مفهوم النظام المصرفي والصيرفة الالكترونية.

لقد تأثر النظام المصرفي تأثراً عميقاً بالتحولات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة مثل تقليص الرقابة، التنظيم والوساطة وكذا العولمة، وأكثر ما يلفت الانتباه هو تأثير التكنولوجيا الحديثة على عالم المالي بصفة عامة وعلى النظام المصرفي بصفة خاصة.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي

يعد النظام المصرفي المحرك والدافع لمختلف الاقتصاديات، وهو الواجهة الحقيقية لاقتصاد أي دولة، فنجاح الاقتصاد مرهون بتطوره واستقراره، وتتزايد أهميته من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على النظام المصرفي وأهم خصائصه وأهميته.

أولا: تعريف النظام المصرفي وخصائصه

1 ـ تعريف النظام المصرفي:

هناك عدة تعريفات للنظام المصرفي، نذكر منها ما يلي:

يشكل النظام المصرفي إحدى ركائز الاقتصاد، والذي يتكون من عدة أجهزة وعناصر، مؤسسات مالية، بنوك، ويترأسه البنك المركزي[1].

ويعرف كذلك:"بأنه مجموع المصارف العاملة في بلد ما وهو يشمل كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات، فيعد المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي، يشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية المتخصصة و السلطات المسئولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة"[2].

يقوم النظام المصرفي بتمويل النشاط الاقتصادي وتوفير السيولة الكافية التي تتيح للاقتصاد الوطني أن ينمو نمواً متوازناً ومستقراً، عن طريق تجميع المدخرات ومنح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها للمؤسسات والأفراد.

2 ـ خصائص النظام المصرفي:

يتميز النظام المصرفي بعدة خصائص نذكر منها[3]:

✓ تعد المصارف مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض (من لديهم المال ولا يستطيعون استثماره) ووحدات العجز(من يحتاج المال لاستخدامه،وليس لديه المال)؛

---

[1] أميرة حديد، **النظام القانوني للبنوك الخاصة في الجزائر**، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2008،ص:02.

[2] عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية–البنوك التجارية–السياسة النقدية)**، مؤسسة شباب الجامعة،مصر، الطبعة: الأولى، 2008، ص:179.

[3] هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر، 2008،ص:13.

✓ تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالمصرف المركزي؛

✓ تلتزم بالتشريعات المصرفية: مثل قانون البنك المركزي، قانون المصارف وقانون الصرافة وقانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من التشريعات المصرفية؛

✓ تعتمد المصارف خاصة التجارية، بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة؛

✓ تستثمر البنوك جزءاً كبيراً من الودائع،إما في الإقراض وإما في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائداً من كونها وسيط بين من يقدم المال،ومن يحتاج إليه.

✓ وأيضاً من أن أهم الخصائص المميزة لنظام مصرفي عن غيره، هي كيفية تركيب هيكله وحجم المصارف التي يتكون منها وعدد وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف وحركة دمجها وتوحيدها[1].

ثانياً: أهمية النظام المصرفي

للنظام المصرفي أهمية كبيرة تظهر من خلال ما يلي:

يعد النظام المصرفي أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن النظام الاقتصادي المتطور لابد أن يتميز بنظام مصرفي متطور، يساهم في عملية تحقيق التوازن الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي.

النظام المصرفي المتطور يمتلك قدرة عالية على جذب المدخرات المحلية والخارجية التي تستغل في دعم الاستقرار الاقتصادي وتطوره، من خلال توجيهها نحو النشاطات الاستثمارية لتحقيق التنمية.

بالإضافة إلى أهمية أخرى تتمثل فيما يلي[2]:

✓ المصرف يؤدي دور الوسيط بين طالبي الأموال وعارضي الأموال، وبالتالي تساهم في توفير مصادر التمويل المصرفي للمؤسسات والمستثمرين، لهذا أصبح النظام المصرفي اليوم بمثابة الدورة الدموية لأي اقتصاد في العالم؛

✓ بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛

✓ بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر، لاقتصار المشاركة في مشروع واحد؛

✓ إن وساطة المصارف تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً، مما يقلل الطلب على النقود؛

✓ بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وبعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة: 4، 2000، ص:36.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي،**إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة: 1، عمان،الأردن، 2006، ص:19.

✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر، وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

المطلب الثاني:مفهوم الصيرفة الالكترونية.

نتيجة النمو المتسارع في تقنية المعلومات أصبح استخدام الخدمات الالكترونية البنكية من أهم أدوات المنافسة بين البنوك، مما تطلب ملاحقة التقنية الحديثة واقتنائها بمختلف أنواعها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب أولا تعريف الصيرفة الالكترونية، ثم نذكر أنواع وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة.

أولا: نشأة الصيرفة الالكترونية:

يرجع البعض ظهور الصيرفة الالكترونية إلى السبعينيات من القرن العشرين عندما بدأت البنوك في عرض خدماتها عبر الهاتف، فأصبح بإمكان الزبون استخدام الخط الهاتفي للاطلاع على أرصدته، تحويل الأموال وتسديد الفواتير.

وفي الثمانينيات من القرن نفسه أصبحت تلفزة الكابل والحاسوب الشخصي وسائل جديدة يمكن استخدامها في الصيرفة بالبيت وحلت بذلك مشكلة محدودية الأنظمة الهاتفية فيما يخص الكتابة والصورة، وبعد التطور الكبير الذي عرفته تكنولوجيا الانترنت، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات وجدت فيها البنوك الوسيلة المثلى لعرض العمليات المرتبطة بالحسابات والعمليات المالية دون تحرك للسيولة النقدية.

في سنة 1995 عندما أنجزت Netscape أول برنامج يسمح بالدخول مواقع الويب (الانترنت)، أصبحت الصيرفة عبر الخطوط الحقيقية ممكنة، ويعتبر FIRST NATIONAL BANKS أول بنك عبر الخط وهو بنك أمريكي[1].

ثانياً: تعريف الصيرفة الالكترونية:

أدى الانتشار السريع في شبكة الانترنت إلى تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع البنكي والمالي، وذلك بسبب الثورة التكنولوجية في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والبنكية، فقد ظهر الصيرفة الالكترونية بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمة البنكية بجودة وكفاءة عالية؛ وعليه يمكن تعريف الصيرفة الالكترونية بأنها:
كافة الأنشطة والعمليات التي يتم تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية مثل: الهاتف والحاسوب وأجهزة الصراف الآلي والانترنت والتليفون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل البنوك أو المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية[2].

[1] محمد منصف تطار، **مجلة العلوم الإنسانية: النظام المصرفي والصيرفة الالكترونية**، العدد: 2،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص: 04.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، عبد المفتاح زهير العيد، **الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:28.

هي إجراء العمليات البنكية بطرق إلكترونية، أي باستخدام التكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو بالتعامل في الأوراق المالية وغير ذلك من الأعمال البنوك، ففي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطراً للتنقل إلى البنك إذ يمكنه القيام بمختلف معاملاته البنكية من أي مكان أو في أي وقت يريد[1].

هي مختلف المعاملات المالية بين المؤسسات والأفراد والشركات التجارية والحكومية بطرق حديثة، المستمدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا الابتكار المتواصل لتحقيق ذلك[2].

مما سبق من التعاريف يمكن أن نستخلص أن الصيرفة الالكترونية هي القيام بجميع العمليات البنكية بشكل الكتروني سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو غير ذلك، ففي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطراً للذهاب لمقر البنك، إذ يمكنه القيام بمختلف معاملاته البنكية من أي مكان وفي أي وقت.

ثالثاً: وسائل الدفع الالكترونية.

1-النقد الالكتروني:

هو مجموع الأموال المحولة عبر طريق الإلكتروني (سواء بين البنوك أم بين الأفراد والبنك)، أو بتعبير آخر هي وحدات من القوة الشرائية تقبل الاستخدام والتحويل عبر سبل إلكترونية، فالنقود الالكترونية يمكن النظر إليها كما لو كانت إحلال إلكتروني محل النقود المعدنية والنقود الورقية، فهي تتبلور في الالكترونية و يمكن النظر إليها كما لو كانت إحلالاً إلكترونياً محل للنقود المعدنية والنقود الورقية، فهي مجموعة من التقنيات من المعلومات المغناطيسية والالكترونية التي تسمح بتبادل الأموال دون الحاجة لتدخل الأوراق[3].

وتتمثل العناصر الأساسية للنقود الالكترونية[4]:

✓ النقود الإلكترونية قيمة نقدية محددة تتضمن وحدات نقدية صغيرة القيمة، وهو من العناصر المميزة والمهمة للنقد الإلكتروني، فالنقود الإلكترونية نشأت لمواجهة احتياجات المتعاملين عبر شبكة الانترنت كوسيلة مناسبة لتسوية المدفوعات صغيرة القيمة والتي لا تتناسب مع تعامل مع بطاقة الائتمان؛

[1] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي والمالي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص:14.

[2] عاشور مزريف، صورية معموري، **عصرنة القطاع المصرفي والمالي وواقع الخدمات البنكية والإلكترونية بالجزائر**، المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، 2008، ص:03.

[3] عبد الباسط وفاء، **سوق النقود الالكترونية**، دار هاني للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص:13.

[4] مريم ماطي، **البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص:99.

✓ تعبر عن قيمة النقود المخزنة الكترونياً، فهي بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل الكترونية وهذا العنصر يميز النقود الالكترونية عن النقود القانونية والائتمانية التي تعد وحدات نقدية مسكوكة أو مطبوعة، ويتم دفع ثمن البطاقات مسبقاً أو يتم شرائها من المؤسسات التي أصدرتها؛

✓ لها خاصية عدم ارتباطها بحسابها البنكي، حيث لا يلتزم مستخدم النقود الالكترونية بفتح حساب بنكي؛

✓ النقود الالكترونية ليست متجانسة، حيث أن كل مصدر يقوم بخلق النقود الالكترونية مختلفة من ناحية القيمة، بحسب عدد السلع والخدمات المقدمة والتي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود فهي ليست متماثلة أو متجانسة.

2-البطاقات الالكترونية:

تقوم على مبدأ الدفع المسبق، وبالتالي فهي عبارة عن وسيلة لتخزين النقد،أي أنها بمثابة حافظات النقد الالكترونية،ونظراً للإقبال الذي حظيت به هذه البطاقات خاصة مع تطوير عنصر الأمان فقد تطورت بشكل سريع حتى أصبح بالإمكان إعادة شحن البطاقة الواحدة عدة مرات، كما أن البطاقة لم تعد مجرد مخزن للقيمة بل أصبحت تتضمن معالجاً إلكترونياً يسمح بمعرفة هوية حاملها بالإضافة إلى تشفير البطاقة بمفتاح سري[1]. هناك عدة أنواع من بطاقات البنكي نذكر منها:

2 ـ 1 البطاقات البنكية من حيث التعامل[2] :

✓ **بطاقة الدفع:** أو بطاقة الخصم، أو بطاقة الدفع الفوري، ويتم إصدارها من البنك أو شركات التمويل الدولية، وهي عبارة عن بطاقات تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة جارية، فيمكن الدخول في البطاقة بذلك لمبلغ البطاقة كلما تم استعمالها، حيث تسمح له بتسديد مشترياته، ويتم السحب في البنك مباشرة عكس البطاقات الائتمانية، فإن العميل يحول الأموال العائدة له إلى لبائع عند استعماله لهذه البطاقة، حيث تتميز هذه البطاقة بعدم تضمنها ائتمانا بل أنها تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك، وكل ما يحدث عند الشراء هو خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك خلال يوم أو اثنين، فهي أداة وفاء لا يمكن اعتبارها بأي شكل من الأشكال أداة ائتمان.

✓ **بطاقة الائتمان:** تمثل ائتماناً حقيقياً لحامل البطاقة،يصدرها البنك لعملائه، حيث لا يلزم الوفاء فوراً بالسداد، وعادة تتضمن العلاقة بين البنك والعميل تنظيماً بائتمان للتسهيلات الائتمانية المقدمة للعميل وشروط هذه التسهيلات سواء من حيث فترة السماح التي يبدأ الخصم بعدها من حساب العميل، كما يتضمن الاتفاق الحد الأقصى للمبالغ المسموح استخدامها أو مواعيد الوفاء بها، وتستخدم كوسيلة للدفع لأجل محدد.

[1] رحيم حسين، مرجع سابق ذكره، ص:152.

[2] مريم ماطي، مرجع نفسه، ص:93.

✓ **بطاقة الخصم أو الخصم لأجل:** تمثل ائتماناً حقيقياً غير متجددة، في هذا النوع من بطاقات الائتمان قد يستخدم البطاقة كأداة وفاء وائتمان في الوقت نفسه، فيقوم البنك بإصدار مثل هذا النوع من البطاقات، وإصدارها لا يتطلب من حاملها الدفع المسبق للبنك المصدر في صورة حساب جاري، إنما يطالب البنك المصدر حامل البطاقة بقيمة مشترياته وسحوباته في نهاية كل شهر على أن يسددها في مدة تالية تتراوح ما بين25و40 يوم وإذا تأخر عن الدفع يقوم البنك بتحميل العميل فائدة ينص عليها في اتفاقية إصدار البطاقة.

✓ **بطاقة ضمان الشيكات:** بطاقات تصدر عند إصدار شيك من أجل تسديد المشتريات أو سحب الأموال من أجل تسديد مشتريات أو سحب الأموال من شبابيك البنوك، وهو ما نجده بكثرة في كل من انجلترا وبلجيكا، حيث لا يتم قبول الشيك عند التاجر إلا إذا كان مرفقاً بتقديم البطاقة. وتم إنشاء هذه البطاقة كأداة بنكية للنجدة في الشبابيك البنكية، وهذه البطاقة هي بمثابة تعهد البنك بسداد الشيكات التي يحررها صاحب البطاقة بشروط معينة، حيث أنها تحمل اسم حاملها وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك بسداده عن كل شيك يحرره حامل البطاقة.

2 . 3 من حيث المزايا التي تمنح لها[1]:

✓ **البطاقات العادية أو الفضية:** لها حدود ائتمانية منخفضة نسبياً وتمنح لأغلب العملاء الحد الأدنى من متطلبات عليهم، وتوفر هذه البطاقة جميع أنواع الخدمات المقدمة كالشراء من المتاجر، والسحب من المصارف وأجهزة السحب الآلية.

✓ **البطاقة الذهبية:** وهي ذات حدود ائتمانية عالية لدى بعض المنظمات راعية البطاقة، مثل:visa، وائتمان غير محدود بسقف معين لدى البعض مثل:American express،فحامل هذا النوع من البطاقات تضاف إليه المزايا الأخرى الممنوحة له مجاناً مثل:

- التأمين ضد الحوادث؛
- الحصول على استشارات طبية وقانونية؛
- توصيل الرسائل لجميع أنحاء العالم؛
- أسبقية الحجز في الفنادق والشركات الطيران؛
- وفي غالب الأحيان يرتفع رسم الاشتراك فيها عن البطاقة الفضية كما توجد لدى المنظمات الأخرى أنواع أخرى متفاوتة في المزايا مثل البطاقة الخضراء، والبطاقة الماسية.

✓ **البطاقات من حيث الضمان:** قد يطلب المصدر للبطاقة سواء أكان بنكاً أم مؤسسة مالية كبرى من عميله أن يقدم ضمانا عينياً (جزئياً/كليا) أو شخصياً فيعتمد قبول الضمان على ثقته بالعميل وملاءته المالية وتاريخه المالي مع البنك أو المؤسسة، يطلب مصدر البطاقة من عملائه تقديم صورة

[1] مريم ماطي، مرجع سبق ذكره،ص:95.

حساب جار أو استثماري، يحتفظ مصدر البطاقة بصورة ضمان، على أن تقل قيمة الضمان في حده الأدنى عن الحد الأعلى.

✓ **البطاقات الذكية:** عبارة عن بطاقة تحتوي على معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية أجهزة الكمبيوتر ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل من المشتري أو البائع.

البطاقة الذكية ذات مواصفات ومقاييس محددة من قبل المنظمةISO، وتحتوي على رقائق إلكترونية صغيرة Chip، تعمل كشبه حاسب آلي بحيث يمكن تخزين بعض البيانات الخاصة بحاملها مثل: الاسم، العنوان، المصدر لها، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، تاريخ حياة العميل البنكية.

حيث تضاعفت اهتمامات المصارف وشركات الخدمات المالية لاستعمال هذا النوع من البطاقات وذلك للاستعمال هذا النوع من البطاقات وذلك للأسباب التالية[1]:

- تناقص تكلفة البطاقة الذكية؛
- تعاظم الاهتمام بالتعامل عن بعد عبر الهواتف، الحواسيب الشخصية؛
- البحث غن فرص جديدة لتحقيق إيرادات ليس فقط من قبل المصارف ومجهزي الخدمات المالية، بل حتى من قبل شركات الاتصالات والحواسيب ومجالات استخدام البطاقة الذكية المتعددة.

وتتسم هذه البطاقة بالأمان بحيث يصعب تزويرها أو التلاعب فيها، فضلاً عن إمكانية إجراء التحويلات من البنك إلى رصيد بطاقة أخرى عن طريق آلات الصراف الذاتي أو عن طريق استخدام أجهزة التلفون العادي أو المحمول وذلك دون الحاجة للتعامل مع الفرع الذي به حساب حاملها الجاري.

4. الشيك الالكتروني: يعرف بأنه رسالة إلكترونية مؤمنة،ووثيقة رقمية محررة وفق أوضاع شكلية نص عليها القانون، تتضمن أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه البنك بأن يدفع لشخص ثالث المستفيد أو لأمر هذا الشخص بناءً على رغبة الساحب مبلغا من النقود لدى الاطلاع بحيث البنك يعمل عبر الانترنت أو شبكات الاتصال الأخرى، فيقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونياً إلى مستلم الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلاً على أنه تم صرف الشيك فعلاً، كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه[2].

[1] حميد نشييت، حكيم بناولة، **واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر**،الملتقى العلمي الدولي حول العصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية–، جامعة لخميس مليانة،الجزائر، 2009، ص:28.

[2] نبيل صلاح العربي، **الشيك الالكتروني والنقود الرقمية**، بحث منشور في مؤتمر الأعمال الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003، ص:15.

5ـ التحويل المالي الإلكتروني: هو جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الانترنت، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة، نقل مبلغ من حساب إلى آخر سواء كان في نفس البنك أو في بنك أخر، عن طريق القيد الالكتروني، حيث يتم قيد المبلغ المحول في الجانب المدين من حساب العميل الأمر بالتحويل، وفي الجانب الدائن من حساب العميل المستفيد[1].

المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الإلكترونية وعوامل نجاحها ومخاطرها.

إن استعمال البنوك الطرق الإلكترونية في تسوية أنشطتها وخدماتها المالية بطريقة إلكترونية يجعلها تواجه عدة تحديات من أجل الوصول إلى أهدافها وتعزيز مكانتها والاستمرار في المنافسة، ومقابل ذلك تتعرض لعدة مخاطر تهدد الاستقرار عمل هذا البنك:

أولاً: تحديات الصيرفة الإلكترونية: تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ الأمية المعلوماتية وضعف استخدام الحاسوب الشخصي والانتشار النسبي لوسائل الاتصال عن بعد؛
- ✓ صعوبة التنسيق بين البنوك وإيجاد آليات مناسبة للتعاون في مجال أساليب تفعيل عمليات الصيرفة الالكترونية والدعوة إلى عقد اجتماعات يناقش من خلالها وضع الخدمات الإلكترونية وآفاقها المستقبلية؛
- ✓ صعوبة النظر إلى برامج ومقررات واستراتيجيات المؤسسة البنكية وضعف تحديث برامج جودة خدماتها المالية، فلا بد من إدخال أنظمة تقنية المعلومات ونظم الاتصالات وهندسة البرمجيات (الحاسوب) وبالاستعانة ببرامج الإدارة الالكترونية؛
- ✓ ضرورة إعادة هندسة العمليات والوظائف البنكية والإدارية بسبب رفع نسبة مخاطر البيانات، ويعد هذا تحدياً للبنوك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارة البيانات، وبالتالي لا بد من وضع سياسات وخطط جديدة للتعامل مع المخاطر الناجمة عن تقنيات الخدمة الإلكترونية.

ثانياً: عوامل نجاح الصيرفة الالكترونية:

يمكن جمع مقومات نجاح الصيرفة الإلكترونية في النقاط التالية[3]:

- ✓ ضرورة قيام البنك بدور توعوي أكبر للتعريف بالخدمات البنكية الإلكترونية؛
- ✓ عمل دورات لتطوير مهارات وقدرات موظفي البنك؛
- ✓ العمل على تحسين وتطوير الموقع الإلكتروني للبنك على شبكة الانترنت؛

---

[1] نادر عبد العزي شافي، **المصارف والنقود الالكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة: الأولى، طرابلس، لبنان،2007،ص:184.

[2] محمد تركي عبد العباس، **دور الانترنت في تدعيم الصيرفة الالكترونية مدخل تحللي لاستخدام الانترنت في الخدمة المالية**،مجلة الغريللعلوم الاقتصادية،العدد: الثاني، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص:73.

[3] الزين منصوري،**وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني (عوامل الانتشار وشروط النجاح)**، الملتقى العلمي الدولي الرابع: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر (عرض تجارب دولية)، المركز الجامع، خميس مليانة، الجزائر، 2011، ص:07.

- ✓ إعفاء الخدمات البنكية الإلكترونية من أي رسوم؛
- ✓ قيام الحكومة والمؤسسات المالية بتوفير بنية تحتي مناسبة؛
- ✓ وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل؛
- ✓ العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتقاعدة.

ثالثاً: مخاطر الصيرفة الالكترونية[1]:

أدى النمو الكبير في أنشطة الصيرفة الإلكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومن أهم المخاطر التي قد تنشأ عن أعمال الصيرفة الإلكترونية الآتي:

1 ـ مخاطر التشغيل: يمكن أن تتعرض أنظمة الصيرفة الإلكترونية إلى أخطاء عند التشغيل في حالة ما إذا كانت تلك الأنظمة غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك على النحو التالي:

✓ **عدم التأمين الكافي للنظم:** يتمثل في إمكانية الاختراق غير المسموح به بالدخول إلى نظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالزبائن واستغلالها أو سرقة أرقام البطاقات الائتمانية؛

✓ **عدم ملائمة تصميم النظم أو التنفيذ أو أعمال الصيانة:** ينشأ نتيجة إخفاق النظم أو عدم كفاءتها لمواجهة متطلبات المستخدمين، وعدم السرعة في جل هذه المشاكل المتعلقة بالنظم وصيانتها وعدم توفر نظم الحماية الفعالة لقواعد البيانات من حسابات الزبائن الذين يتوقعون منه السرعة الفائقة في تلبية متطلباتهم؛

✓ **إساءة الاستخدام من قبل العملاء:** ينشأ نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين والوقاية أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين، أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التأمين اللازمة[2].

✓ **سلامة البيانات:** من أهم مكونات أمن النظام ويجب على إدارات البنوك أن تعمل على تحسين قابلية الأنظمة للعمل والارتباط مع أنظمة أخرى داخل المنظمة نفسها ومع المؤسسات الأخرى، ولكون الخدمة البنكية متوفرة على مدار الساعة زاد ذلك في الضغوط التنافسية لكسب رضا العملاء وتقليل وقوع أخطاء؛

✓ **ضبط التدقيق الداخلي:** إن تحقيق الكفاءة في العمل البنكي وقدرة البنك على خفض النفقات يعتمد على قدرته على معالجة كافة نواحي ومراحل العمل الإلكتروني، وكذلك القدرة على الفصل السليم بين المهام والمسؤوليات لتحقيق الضبط الداخلي بفعالية[3].

---

[1] منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، **البنوك الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي،الطبعة:02، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:17.

[2] المرجع نفسه، ص:16.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات،مرجع سبق ذكره، ص:246.

2 ـ مخاطر السمعة: وينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة الرأي العام السلبي اتجاه البنك وهذا بسبب عدم توفر هذا البنك على نظم البرمجة لحماية البيانات الخاصة بالزبائن التي يحتفظ بها البنك، مما يؤدي إلى انخفاض أرباحه وتناقص عدد عملائه وبالتالي انخفاض حصته السوقية وبهذا يجب وضع إستراتيجية للاتصال لحماية سمعة البنك.

3 ـ مخاطر قانونية: تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة دقيقة بخصوص عمليات بنكية جديدة، وتبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الإلكترونية، حجيتها في إثبات أمن المعلومات، وسائل الدفع والتحديات الضريبية.

4 ـ مخاطر أخرى: كذلك هنالك بعض المخاطر الأخرى، نذكر منها[1]:

✓ ارتفاع تكاليف جذب عملاء جدد للمعاملات البنكية من خلال الإنترنت، مما أدى إلى تراجع بعض البنوك عن تقديم خدمات مجانية للعملاء؛

✓ صعوبة الاعتماد على الإنترنت فقط كوسيلة لتقديم الخدمات البنكية، فقد أثبتت الدراسات أهمية الوجود المادي للبنوك التقليدية بالإضافة للبنوك الإلكترونية، حيث أن العديد من العملاء يفضلون التواجد المادي للبنك بالإضافة إلى عامل الأمان.

[1] المرجع نفسه، ص: 247.

خلاصة الفصل الأول:

صاحب ظهور الاقتصاد الرقمي بفعل التطورات التكنولوجيا المتلاحقة تغيرات جوهرية في الاقتصاد، فظهرت مصطلحات اقتصادية جديدة "التجارة والتسويق الالكتروني والسياحة والاستثمار الالكتروني، لتسهيل المعاملات فيما بين الأعوان الاقتصاديين في ظل إلغاء القيود الزمنية والمكانية وظهرت البنوك الالكترونية بوصفها وسيطاً الكترونياً فعالاً.

فالعمل المصرفي يتجاوز بدوره الوظائف التقليدية ويهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات البنكية ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة وعلى هذا الأساس سعت الدول إلى تبني هذا النوع من النظام المصرفي والعمل على تطويره من خلال توفير البنية التحتية الأساسية لإرساء وبناء الصيرفة الالكترونية.

أهم مفرزات الاقتصاد الرقمي "الصيرفة الالكترونية" التي تقوم على تقديم الخدمات البنكية التقليدية أو المتطورة بصفة إلكترونية عبر شبكة الانترنت، وقد عرفت الصيرفة عدة أنواع من وسائل الدفع الالكترونية وأنظمة التحويل المالي وغيرها.

الفصل الثاني:

الأهمية النسبية للصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي بالجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي تحاول استخدام الرقمنة في مختلف القطاعات، لاسيما في القطاع المصرفي من خلال تطبيق الصيرفة الإلكترونية، وذلك تحقيقاً للتطور والتقدم المنشودين، وعليه سنتطرق في هذا الفصل للمباحث الآتية:

المبحث الأول: مؤشرات الاقتصاد الرقمي لدول مختارة.

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

المبحث الثالث: خصوصية الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: مؤشرات الاقتصاد الرقمي لدول مختارة

قامت بعض الدول بتبني العديد من الاستراتيجيات التنموية وتطبيق برامج الإصلاحات في المجال الاقتصادي وتوفير الإمكانيات اللازمة لاستخدام الاقتصاد الرقمي، فظهرت مؤشرات تطوره عبر العشر سنوات الأخيرة خاصة فيما يرتبط بتوفير البنية التحتية الرقمية، وبغرض الاستفادة سنستعرض في هذا المبحث لتجارب بعض الدول في تطبيق الاقتصاد الرقمي من خلال مؤشر البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية، وتم اختيار كل من تونس وماليزيا واليابان.

المطلب الأول: مؤشرات الاقتصاد الرقمي لتونس

تقع الجمهورية التونسية في شمال إفريقيا يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا ومن الغرب الجزائر عاصمتها مدينة تونس، تبنى الاقتصاد التونسي منهج الإصلاح الليبرالي عام 1986 بعد ثلاث عقود من التدخل المكثف للدولة. وتميز الاقتصاد التونسي في المنتدى الاقتصادي العالمي حول إفريقيا باختياره كاقتصاد ذي أعلى قدرة تنافسية في القارة سنة 2007، متقدماً بذلك على جنوب إفريقيا واحتل المركز"29" من بين اقتصاديات العالم والرابع عربياً. وابتداء من 1 جانفي 2008 انفتح اقتصاد تونس على الاقتصاديات الأجنبية مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ[1].

واعتبرت تونس الاقتصاد الرقمي فرصة حقيقية للتغيير كونه يمثل رافعة اقتصادية تمكن من خلق فرص حقيقة في مجال التكنولوجيا

الجديدة[2]. وهذا ما يوضحه الجدول الآتي من خلال مؤشرات الاقتصاد الرقمي التونسي خلال الفترة 2009-2016.

[1] https://wikipedia.org/wiki/تونس اقتصاد - /01/08/2020.

[2] حنان قيراط، **جريدة الصباح التونسية**، 2017، متوفر على الموقع:www.assabah.com.tn بتاريخ: 2020/08/02

الجدول رقم(02–01): يمثل مؤشرات الاقتصاد الرقمي التونسي خلال الفترة 2009–2016.

السنة	البنية التحتية				الحكومة الالكترونية(05)	مؤشر البحث و التطوير(06)
	عددمستخدمي الانترنت(01)	النقال(02)	الثابت(03)	نسبة مستخدمي الحاسوب(04)		
2009	12,355260	9,797.026	1,278.548	13,1%	-	0,70644
2010	14,003852	11,114.206	1,289.781	13,1%	0,4826	0,69026
2011	19.142371	12.387656	1.217.781	%13.1	-	0.70863
2012	12.951627	12.843889	1.098.893	%17	0.4833	0.68205
2013	16.795953	12.712365	1.02.1979	%64.1		0.67065
2014	17.67782	14.283633	949.395	%66.9	0.5390	0.65463
2015	13.039242	14.595875	943.642	%65.1	-	0.63168
2016	13.417229	14.282078	974.975	%66.5	0.5682	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

(01): مجموعة البنك الدولي، على الموقع: https://data.albankadawli.org/IT.NET.SECR.P6?view=chart

(02-03) : http://www.itu.int.
(04) : The Global Information Technology Report 2007-2016.
(05) : United NationsE-gouvernement Survey

(06): مجموعة البنك الدولي، على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator,

يوضح الجدول رقم1 بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي في تونس التي بدأت في تفعيل استراتيجيات لدفع الاقتصاد الرقمي بدءاً بالبنية التحتية وصولاً إلى الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي، فكانت مؤشرات الاقتصاد الرقمي حسب هذا الجدول على النحو التالي:

أولاً: البنية التحتية: تعد البنية التحتية الرقمية بمثابة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الرقمي في بناء قاعدته الأساسية انطلاقاً من مؤشراتها الفرعية، حيث يلاحظ أن عدد مستخدمي الانترنت لكل مليون شخص في تونس في تزايد إلى غاية 2011 أين بلغت نسبة الاستخدام 39.10% لكن سرعان ما انخفض العدد الإجمالي لهذا المؤشر في سنة 2012، وسرعان ما عاود الارتفاع لتبلغ نسبة الاستخدام سنة 2014 بـ 46.16% ووصلت الى 49.60% سنة 2016 وهي نسب متوسطة.

أما من ناحية نسبة استخدام الهاتف سواء الثابت أو النقال فنجد أن استخدام الهاتف الثابت في تونس غير مستقر خلال الفترة 2009 الى 2016، بسبب التكنولوجيا التي غزت مختلف القطاعات وجوانب الحياة، فيظهر من خلال الجدول الزيادة في عدد مستخدمي مؤشر الهاتف النقال إلى غاية 2015 أين بلغ المستخدمون

"14.595875" مستخدم موزع على "6" تصنيفات لشركات الهاتف النقال في تونس لينخفض سنة 2016 إلى "14.282078" مستخدم.

أمامن ناحية نسبة استخدام الحاسوب فسجلت تونس حسب تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي للسنوات 2009 إلى 2019 نسبة 13.1%للسنوات 2009 إلى 2011 وتفوق نسبة 50% للسنوات 2013 إلى 2016 و سجلت أعلى نسبة في سنة 2014 ب 66.9%.

ثانياً: مؤشر الحكومة الالكترونية: ساهمت الحكومة التونسية في تطوير ودمج الاقتصاد ودفعه نحو العالمية وهذا ما يوضحه مؤشر الحكومة الالكترونية الذي استمر في الارتفاع إلى أن بلغ "0.5682" سنة 2016 برتبة "72" عالميا لتحتل المراتب "66"، "103"،"75" على الترتيب للسنوات 2010، 2012، 2014.

وتتوقع الحكومة تسجيل نمو العام الحالي نسبته 3.5% في إطار المخطط التنموي 2016-2020، على عكس توقعات المؤسسات المالية الدولية التي أشارت إلى نمو بنحو 3 %على أقصى تقدير، حيث تسعى تونس إلى تنويع مصادر التشغيل وتعول على الاقتصاد الرقمي لتوفير مالا يقل عن 100 ألف فرصة عمل جديدة خلال السنوات المقبلة.

هذا وقد مكنت جملة التدابر والإجراءات المتخذة من قبل وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد للرقمي والمؤسسات الخاضعة لإشرافها من تحقيق تحسن ملموس في نسبة إنجاز المشاريع.

كما تشهد المؤشرات بتحسن ملحوظ في نسبة نفاذ الأسر إلى الانترنت التي مرت من 30.7 في 2015 إلى 44.5 في 2017 إضافة إلى تطور عدد الاشتراكات فقد مر استهلاك سعة الربط من 211.5 جيجابيت/ثانية في 2016 إلى 235.1 جيجابيت/ثانية في 2017.

وبخصوص برنامج الحكومة الالكترونية تم تسجيل تطورات هامة، وتم تركيز و تفعيل خدمة التصرف الالكتروني في المراسلات في 6 وزارات نموذجية ووضع منظومة للعمل التشاركي في الإدارة.

أما فيما يتعلق ببرنامج الاقتصاد الرقمي وفي إطار النهوض بالاستثمار وتطوير التشغيل، تم إمضاء عدة اتفاقيات دولية ساهمت في تعزيز تموقع تونس كوجهة إقليمية في المجال الرقمي ومن بينها اختيار تونس لاحتضان مركز التميز الرقمي الإفريقي، حضور تونس بهياكل القيادة لاتحاد البريدي العالمي وانضمامها إلى تحالف إفريقيا الذكية[1].

المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الرقمي لماليزيا

ماليزيا دولة اتحادية ملكية دستورية تقع جنوب شرق آسيا مكونة من 13 ولاية وثلاث أقاليم اتحادية العاصمة هي كوالالمبور، يحدها كل من تايلندا وإندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي، وبدأت ماليزيا كدولة حديثة عام 1963، وخلال أواخر القرن 20 شهدت طفرة اقتصادية وخضعت لتطور سريع، يحدها مضيق ملقا وهو طريق

[1] ميزانية الدولة التونسية لسنة2019، **وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي**، الباب السادس عشر، ص:7.

بحري مهم في الملاحة الدولية، كما تشكل التجارة الدولية جزءاً أساسياً في الاقتصاد، وتشكل الصناعة أحد القطاعات الرئيسية في اقتصاد البلاد.

أعادت ماليزيا النظر في هيكلتها الاقتصادية التي شهدتها في السنوات الأخيرة من أجل بناء القدرات التنافسية، حيث أصبح لديها بنية اقتصادية رقمية متطورة؛ ويتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: (02-02): يمثل مؤشرات الاقتصاد الرقمي لماليزيا خلال فترة 2009-2016

السنة	البنية التحتية				الحكومة الالكترونية(04)	مؤشر البحث والتطوير(05)
	عدد مستخدمي الانترنت(01)	النقال(02)	الثابت(03)	نسبة مستخدمي الحاسوب(03)		
2009	33.435507	30.144.000	4.524.000	%38.7	-	1.0098
2010	41.903382	33.858.700	4.524.000	%38.771	0.6101	1.03663
2011	54.862684	36.661.300	4.609.800	%41	-	1.03311
2012	65.820020	41.324.700	4.522.900	%64.1	06703	1.09298
2013	66.853551	43.005.000	4.535.800	%66.9	-	-
2014	87.567768	44.928.600	4.410.200	%65.1	0.6115	1.2587
2015	102.463435	44.104.000	4.489.500	%65	-	1.29813
2016	106.453708	43.912.600	4.837.200	%66.5	0.6175	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

(01) مجموعة البنك الدولي، على الموقع:

https:// data.Albankaldawli.org/indicator/IT.NET.SECR.P6VIE=chart,

(02-03) : http : // www.itu.int.

(04) : The global Information Technology Report 2007-2016.

(05) :United Nations, E-GOUVERNEMENT Survey : 2008 ,2010,2012,2016.

(06): مجموعة البنك الدولي، على الموقع: http://data.albankaldawli.orng/indicator

نلاحظ أن الجدول يعكس لنا تطور مؤشرات الاقتصاد الرقمي في ماليزيا بسبب تطوير أنظمتها الرقمية من خلال تفعيل استراتيجياتها لدفع عجلة الاقتصاد الرقمي، وذلك باستغلال كافة إمكانيتها المتاحة، وهي:

أولاً:البنية التحتية: تحظى ماليزيا ببنية تحتية قوية وفعالة جعلت عدد مستخدمي الانترنت يكون في تزايد مستمر، حيث فاق في 2007 حدود " 22" مليون شخص لينمو ويصل إلى "106.45" مليون شخص في سنة 2016 وهذا بسبب اهتمام ماليزيا بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال العمل على تطويره وتنميته. أما فيما يخص عدد مستخدمي الهاتف فنلاحظ زيادة في استخدام الهاتف النقال من سنة 2009 حتى 2014 ولكن سرعان ما انخفض خلال السنتين الأخيرتين 2014-2015 بنسبة 87.69%- 148.63 % على التوالي. على غرار الهاتف الثابت الذي سجل ارتفاعاً طفيفاً خلال الأربع السنوات الأولى ولكن سرعان ما عاود الانخفاض في 2011 ليبلغ " 4.522.900" مستخدم.

أما من ناحية استخدام الحاسوب فنلاحظ ثبات النسبة في الفترة 2009-2011 والمقدرة ب38.7 %، وارتفعت من 2012 إلى 2014 بـ 66.9 %، ثم عاودت الانخفاض في 2015 إلى 65.1%،ولكن سرعان ما عاودت الارتفاع إلى 66.5 %في 2016.

ثانياً: مؤشر الحكومة الالكترونية: هذا المؤشر محصور بين (0-1)ويعكس لنا مدى قوة البنية لتصبح حكومية الالكترونية، حيث برزت قوة المؤشر التي سجلت"0.6703"سنة 2008، ولكن سرعان ما شهدت انخفاض طفيف في سنة 2014، حيث قدرت قيمة المؤشر"0.6115" ثم عاودت الارتفاع في 2016 بقيمة "0.6175" لتحتل بذلك المرتبة"60" عالمياً.

أما في السنوات الأخيرة فتوقعت الحكومة الماليزية ارتفاع مساهمة الاقتصاد الرقمي نسبة 20 % في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020 مقارنة مع 17 % سنة 2014.

المطلب الثالث :مؤشرات الاقتصاد الرقمي لليابان

تقع اليابان في شرق آسيا بين المحيط الهادي وبحر اليابان وشرق شبه الجزيرة الكورية، تعد اليابان من الناحية الاقتصادية واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم، وأصبحت اليابان من بداية 2012 ثالث أكبر دولة في العالم اقتصادياً من حيث الناتج المحلي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأربع أكبر دولة اقتصادياً من ناحية تعادل القدرة الشرائية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين[1].

أما من الناحية الاقتصاد الرقمي فدخلت اليابان التجربة من بابها الواسع، والجدول التالي يوضح أهم ما حققته في هذا المجال:

[1] Htpps:// ar.wikipedia.org/wiki/اليابان/16/06/2020.

الجدول رقم(02-03) يمثل مؤشر الاقتصاد الرقمي في اليابان خلال فترة2009-2016.

السنة	مؤشر البنية التحتية				مؤشر الحكومة الالكترونية (05)	مؤشر البحث والتطوير (06)
	عدد مستخدمي الانترنت (01)	النقال (02)	الثابت(03)	نسبة مستخدمي الحاسوب(04)		
2009	517.614.626	116.295.378	66.749.826	-	-	3.22811
2010	646.701.290	123.287.125	65.618.748	%81.8	0.7152	3.1393
2011	734.837.663	132.761.125	64.668.524	%81.8	-	3.24747
2012	749.649.374	141.129.280	64.225.254	%83.4	0.8019	3.20881
2013	736.050.845	147.887.593	64.019.263	%83.4	-	3.31612
2014	910.650.869	157.887.593	63.557.374	%80.0	0.8874	3.31612
2015	969.624.275	160.559.734	63.705.574	%76.2	-	3.3994
2016	1070.68407	166.852.753	64.099.179	%83.3	0.8440	3.28363

المصدر: من إعداد الطالبتين:

(01): مجموعة البنك الدولي على الموقع:

https:// data. Albankaldawli.org/indicator/IT.NET. SECR.P6 VIE=chart,

(02-03) : http : // www.itu.int.

(04) : The global Information Technology Report 2007-2016.

(05) :United Nations, E-GOUVERNEMENT Survey : 2008 ,2010,2012,2016,2018,2020.

(06): مجموعة البنك الدولي، على الموقع: http://data.albankaldawli.orng/indicator

كما ذكرنا سابقاً أن الاقتصاد الرقمي يتكون من عدة مؤشرات تعكس مدى قدرة وقوة الدولة في هذا الجانب، واليابان من بين الدول التي سارعت في تطوير أنظمتها الرقمية، ويظهر لنا ذلك من خلال الجدول أعلاه الذي يعكس تطور هذه المؤشرات سوءاً بالنسبة للبنية التحتية أو الحكومة الالكترونية في العشر سنوات الأخيرة:

أولاً: البنية التحتية: نلاحظ زيادة في نسبة استخدام الإنترنت عبر السنوات الأخيرة، حيث قدرت النسبة في سنة 2007 بـ 74.30 % لتنمو وتصل إلى 93.18 % في سنة 2016 مع انخفاض مسجل في عدد المستخدمين سنة 2013، وهذا بسبب آثار اقتصاد الفقاعة "فقاعة الإنترنت" التي مرت بها اليابان في السنة نفسها، أما فيما يخص عدد مستخدمي الهاتف فنلاحظ تسجيل زيادة في استخدام الهاتف النقال من سنة 2007 حتى سنة 2016 على حساب الهاتف الثابت الذي سجل تراجعاً خلال الفترة نفسها وهذا راجع لسهولة الاتصال

بالانترنت من خلال الهاتف النقال، حيث تنشط في الأسواق خمسة شركات وطنية واثنان إقليمية[1] بالإضافة إلى ذلك نلاحظ زيادة نسبة استخدام الحاسوب والإحصائيات المتوفرة في الجدول تبين ذلك، حيث سجلت سنة 2010 نسبة استخدام بـ 81.8 % لتنمو وتصل في سنة 2013 إلى 83.4 % لكن تم تسجيل تراجع في سنتي 2014 و2015 لتصل النسبة إلى 80 %و76.2% على التوالي نتيجة لزيادة استخدام الهاتف النقال في مجال الانترنت وتراجع استخدامها على الحاسوب لكن سرعان ما عاودت نسبة الاستخدام في الزيادة لتصل سنة 2016 إلى 83.3%.

ثانياً: مؤشر الحكومة الالكترونية: كان المؤشر سنة 2008 قوياً ويقدر ب"0.7703" محتلة اليابان بذلك وبالسنة نفسها المرتبة "11" عالمياً، لكن سجل انخفاض طفيف في سنة 2016 لتصبح مرتبتها "17" عالمياً، لكن عاود الصعود في 2014 ليصل إلى "0.8874" محتلة بذلك المركز السادس عالمياً وسرعان ما عاود الانخفاض مجدداً ليصبح "0.8440" مما أثر على ترتيبها الذي تراجع إلى"11" عالمها.

وفيما يتعلق بالسنوات الأخيرة فقد باتت اليابان ثاني أكبر اقتصاد رقمي في العالم بعد أن وصل اقتصادها الرقمي إلى "3.400 تريليون دولار" وهو رقم يمثل 30.3 % من إجمالي الناتج المحلي الوطني.

واعتبارا من 2017، بلغ عدد مستخدمي الانترنت في جميع أنحاء العالم 3.89 مليار نسمة، منهم 802 مليون في اليابان، ووصل معدل تغلغل الانترنت في ثاني أكبر اقتصاد عالمي إلى 57.7%.

ويسهم الاقتصاد الرقمي، الذي تمثله التجارة الالكترونية، بنسبة 32.9 % من الناتج المحلي لليابان، وأصبح شكلا جديدة ومساحة جديدة وقوة دافعة جديدة للتنمية الاقتصادية في اليابان[2].

[1] https:// arz.wikipedia.org/wiki/شبكات- الموبايل –في- اليابان2020/06/15

[1] ماجد الجميل،**الاقتصاد الرقمي الأمريكي يفوق نظيره الياباني 3 مرات**، متوفر على الموقع:

https://www.aleqt.com.2020/08/30 بتاريخ

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

الجزائر كغيرها من الدول تحاول مواكبة التغيرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال فسعت لتحديث اقتصادها بما يتلاءم وتطور هذه التكنولوجيا. فاعتمدت على الأعمال الالكترونية كأداة للتعامل بين الشركات و الأفراد، وتبنت الصيرفة الالكترونية في المجال البنكي من أجل تسهيل عمل البنوك بصيغة الكترونية بوصفها وسيطاً للتبادل في المعاملات المالية، من أجل تحقيق الرفاهية للمجتمع ككل وتقديم الخدمات بشكل سريع وآمن. سنحاول في هذا المبحث استعراض واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال البنية الرقمية.

المطلب الأول: ظهور الانترنت في الجزائر وتطور استخدامها.

تعد شبكة الانترنت في الجزائر البنية التحتية الضرورية واللازمة لقيام الأعمال الالكترونية، وأصبح من الضروري على المؤسسات الجزائرية أن يكون لها موقع على هذه الشبكة العالمية.

أولاً: ظهور الانترنت في الجزائر.

عرفت الجزائر دخول الانترنت سنة 1994[1]،عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني، الذي أنشأ في شهر مارس 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[2]، فاقتصر استعمالها في معالجة النصوص، وبعدها استعملت للحصول على المعلومة واستشارة بنك المعلومات في مجالات مختلفة، ثم عرفت توسعاً لتشمل عامة الناس، ثم تنشيط البحث في مجال الشبكات ونقل المعطيات و الاتصالات[3] وذلك بعد صدور المرسوم الوزاري 89-257 بتاريخ 28 أوت 1998 الذي أنهى احتكار الدولة لخدمات الانترنت وسمح للمؤسسات الخاصة بتقديم خدمات الانترنت واشترط في مزودي خدمات الانترنت لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، وصاحب ذلك ظهور مؤسسات التزويد الخاصة من السنة نفسها، والمتمثلة في مؤسسة TDAو مؤسسةBMGIو مؤسسة GECOS، وذلك على الترتيب وارتفع عدد مزودي الانترنت إلى 89 مؤسسة سنة 2005، لا تنشط منها سوى 35 مؤسسة[4].

ورغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الانترنت ما يزال ضعيفاً مقارنة بالدول الجوار وتكشف إحدى الإحصائيات المتوفرة أن مجموع مستخدمي الانترنت في الجزائر بلغ مليون

---

[1] نوال مغزيلي، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر: دراسة للمؤشرات وتشخيص للمعيقات**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد:الثاني عشر، 2018، ص:181.

[2] وداد بورصاص، وهاب نعمون، **محددات تطبيق الإدارة الالكترونية في البيئة الجزائرية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد2، العدد:الثامن، 2017، ص:16.

[3] مليكة هارون ، **الاتصال في أوساط الشباب في ظل التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص:160.

[4] نوفيل حديد، **تكنولوجيا الانترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي– مع دراسة حالة المؤسسة الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص:193.

شخص حتى نهاية 2005، بينما أكدت دراسة متخصصة أن الجزائر تحتل المرتبة العاشرة في إفريقيا من حيث انتشار الإعلام والاتصال.

ثانياً: تطور استخدام الانترنت في الجزائر.

تتوفر الجزائر حالياً على بعض الإمكانيات والمؤهلات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها أن تساعد في بناء مجتمع معلوماتي؛ حيث تحتاج هذه المؤهلات إلى بعض الإجراءات التنظيمية والقانونية من قبل السلطات العليا للبلاد ولقد تم في هذا الإطار الإعلان الرسمي للنهوض بهذا القطاع ابتداءً من سنة 2000 رغم هذا فإن الجزائر تشكو من نقائص في هذا المجال، حيث قامت الحكومة بتحديد هذه المتطلبات في كل هيئاتها العمومية من أجل الإلمام بالنقائص الموجودة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

ويوضح الجدول التالي ارتفاع نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال 2009-2019

الجدول رقم (02-04): يمثل تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر للفترة 2009-2019.

السنوات	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المستخدمين لكل مليون شخص	4.1	4.7	5.230	6.404	6.669	11	15	18.580	21.3	**24**
عدد السكان (مليون)	35,47	36,12	37,57	38,34	39,11	39,87	40,61	41,39	42,2	**44,3**
النسبة المئوية	%12	%13.6	%14	%16.5	%17.2	%27.8	%37.3	%45.2	%50	**%54**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي، على الموقع

https://data.albankdawli.org/indicator/IT.NET.SECR.P6?view=chart

يمثل الجدول تطور مستخدمي الانترنت في الجزائر مقارنة بعدد السكان والملاحظ أن استخدام الانترنت في الجزائر هو في تزايد ومرتبط بعدد السكان فكلما زاد عدد السكان زاد عدد مستخدمي الانترنت، ففي سنة 2009 بلغ عدد السكان 35.47 مليون نسمة مقابل 4.1 مستخدم لكل مليون شخص بنسبة 12% واستمرت نسبة الاستخدام في الارتفاع إلى غاية 2019 أين بلغت 54% مقابل 44.3 مليون نسمة، وهذا

[1] نصر الدين بوريش ، **تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كدعامة للميزة التنافسية و كأداة في تأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد "مثال الجزائر"**، الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007،ص:13-14.

يدل على استخدام السكان لشبكة الانترنت في الجزائر في مجالات مختلفة منها المعاملات التجارية والمعاملات التي تحكم العلاقات بين المؤسسات و العملاء وهذا التطور راجع إلى تزايد استخدام الهاتف الثابت والنقال، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-05):يمثل تطور عدد مشتركي الهاتف ونسب مستخدمي الحاسوب في الجزائر خلال الفترة 2009-2019

السنوات	الهاتف النقال		الهاتف الثابت		مستخدمي الحاسوب
	عدد المشتركين	النسبة	عدد المشتركين	النسبة	النسبة
2009	32.729.824	%92,29	2.576.165	%7,26	-
2010	32.780.165	%90.76	2.922.731	%8,09	%9,5
2011	35.615.926	%96,73	3.059.336	%8,31	%9,5
2012	37.527.703	%99.90	3.289.363	%8,76	%20
2013	39.517.045	%103,07	3.132.829	%8,17	%20
2014	43.298.147	%110,42	3.098.787	%7,92	%24,2
2015	43.227.643	%108,42	3.267.591	%8,20	%26
2016	45.817.000	%115,85	3.404.709	%8,38	%28,5
2017	45.845.000	%115.91	3.274.335	%8.05	%30
2018	45.900.000	%115.96	3.120.015	%7.67	%32.5
2019	45.500.000	%115.14	3.090.542	%7.95	%34

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي، على الموقع:

https://data.albankdawli.org/indicator/IT.NET.SECR.P6?view=chart.

The Global Inforamation Technology Report :2007-2019.

يتبين لنا من خلال الجدول أن السوق الجزائرية للهاتف النقال سجلت في 2009 أكثر من "32" مليون مشترك بنسبة 92.29 %ولكن سرعان ما شهدت انخفاضاً طفيفاً في سنة 2010 بنسبة 90.76 % ولكنها عاودت الارتفاع لتبلغ نسبة 96.73 أي بمعدل زيادة قدره 5.97 %سنة 2011 وهذا راجع إلى الاستخدام المتزايد للهاتف النقال أين أصبحت نتائج الامتحانات الرسمية مثل البكالوريا تعرض في شكل رسائل قصيرة عبر الهاتف، وفي 2010 تراجعت بمعدل 1.53-% لتسجل نسبة 90.76 %لتعاود الارتفاع إلى غاية 2014 أين سجلت 110.42% لينخفض في 2015 لتسجل نسبة 108.48% أي بمعدل تراجع سلبي قدره 2-% ثم ارتفعت في 2016 أين سجلت 115.85 % وهذا راجع إلى أن هذه التكنولوجيا تنمو في الجزائر بشكل بطيء.

أما فيما يخص السنوات الأخيرة فقد سجلت حظيرة الهاتف انخفاضاً طفيفاً، حيث انخفض عدد المشتركين من 45.9 مليون مشترك في سنة 2018 إلى 45.5 مليون مشترك في سنة 2019 أي عدد المشتركين انخفض بنسبة 0.82%.

وكذلك بالنسبة للهاتف الثابت نلاحظ أنها ضئيلة ومتذبذبة حيث شهدت ارتفاعا من 2010 إلى 2012 بمعدل 0.14% إلا أنها سجلت كذلك انخفاضا 2013- 2014 بنسبة 8.17% - 7.92% على التوالي ولكنها عاودت الارتفاع لتسجل نسبة 8.38 % سنة 2016، عدد المشتركين بلغ 3.274.335 مليون سنة 2017 مقابل 3.404.709 مليون سنة 2016 أي انخفاض بـ 130.374 مشترك يمثلون نسبة 3.12- % حيث أن الوضع يفسر بانخفاض حظيرة الثابت السلكي والثابت اللاسلكي، الذي عقب عمليات تطهير حظيرة المشتركين التي قامت بها مؤسسة اتصالات الجزائر.

أما من ناحية استخدام الحاسوب في الجزائر فنلاحظ أن النسبة ثابتة خلال 2010 و2010 بمقدار 9.5% وفي 2012-2013 بمقدار 20% ثم استمرت في الارتفاع إلى غاية 2016 أين حققت نسبة 28%.

المطلب الثاني: سبل اندماج الجزائر في الاقتصاد الرقمي.

يعد نجاح تطبيقات الاقتصاد الرقمي بمثابة الخطوة الرئيسية لنجاح التحول نحو الاقتصاد الرقمي، فتحقيق الجزائر لمشروع الجزائر الالكترونية لا يتم إلا بتطبيق نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، مرتكزة بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال. تحاول الجزائر أن تندمج في الاقتصاد الرقمي من خلال اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات، نذكر منها[1]:

- ✓ تكوين المسئولين والسياسيين وتوعيتهم بأهمية وضرورة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ✓ إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة، فكلما زادت قدرات العاملين زادت قدراتهم الإبداعية وهو ما يمنح المؤسسات الميزة التنافسية؛
- ✓ الاهتمام بالتوعية المعرفية والتكنولوجية منذ الصغر؛
- ✓ توفير الإطار القانوني الملائم للبيئة المعرفية والاقتصادية الجديدة؛
- ✓ تطوير القدرات في مجال اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الانجليزية.

أولاً: بداية الاندماج :

في سنة 2008، أطلقت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، مشروعا أطلق عليه

[1] أسامة عبد السلام السيد، **الاقتصاد الرقمي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص:45.

(E-ALGERIE)وكان يهدف إلى تحقيق الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي في آفاق 2013، والوصول إلى تحقيق رقم أعمال ب 8 مليار دولار من خلال التبادلات التجارية الالكترونية، أي ما يعادل 8 بالمائة من الناتج المحلي.

يوفر هذا المشروع للقطاع حسب الدراسات الأولية، حوالي مائة ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر سنوياً، واعتمدت الدراسة على القفزة النوعية والكمية في اشتراكات الهاتف المحمول، الذي بلغ في ذلك الوقت أي في سنة 2008، حدود 32 مليون مشترك، وخدمة الإنترنت "أدياسال" الخاصّة بالهاتف الثابت بلغت حوالي 800 ألف مشترك[1].

انسجامًا مع التطوّرات التكنولوجية والاقتصادية الحاصلة في العالم، سعت الحكومات المتعاقبة في الجزائر، إلى وضع توصيات وقرارات من شأنها تشجيع الاقتصاد الرقمي، وسُبل تطوير التجارة الالكترونية، وآليات الانتقال من الاقتصاد المادّي إلى الاقتصاد الرقمي.

ثانياً: إمكانيات الجزائر:

تمتلك الجزائر في مجال التكنولوجيا والاتصالات، ثلاثة متعاملين في مجال الهاتف المحمول، توفر خدمات الجيلين الثالث والرابع، ومؤسّسة عمومية تحتكر قطاع الهاتف الثابت، وتُغطّي الألياف البصرية على مساحة 149500 كلم. إذ بلغ حجم الاستثمار خلال السنوات الأخيرة في البلاد 1.32 مليار دولار، حيث تتوفّر الجزائر على شبكة من الكوابل الأرضية، قادرة على تقديم تدفّقٍ عالٍ للإنترنت، إضافة إلى ثلاثة كوابل بحرّية للألياف البصرية، تمتدّ إلى إسبانيا من خلال الخط الرابط بين وهران وفالنسيا، وبين الجزائر العاصمة وبالما، والخطّ الفرنسي الرابط بين مدينة عنابة ومرسيليا، وبحسب وزارة البريد، يبلغ مشتركو الجيل الثالث 19,239,448 مشترك، ومشتركو الجيل الرابع 20,621,452 مشترك، أما مشتركو الإنترنت للهاتف الثابت فبلغ عدد 3,063,835 مشترك في الجزائر.

في مقابل هذه الإمكانيات، احتلت الجزائر المرتبة 150عالميًا في المؤشر العالمي للخدمات الإلكترونية الذكيّة، الصادر عن لجنة الأمم المتّحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للعام 2018 وهي مرتبة متدنية، على اعتبار أن 193 دولة شملها الترتيب والتقييم.

ووفقا لأرقام التجمع النقدي، بلغ عدد عمليات الدفع عبر الانترنت باستخدام البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر بين 1 جانفي و30 مارس، 441.531 عملية، أي ما يعادل نصف عدد العمليات المسجلة في عام 2019 بأكمله (873.679) عملية عبر البطاقتين.

[1] عمار لشموت، **الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرصة الضائعة**، متوفر على الموقع:
https://ultraalgeria.ultrasawt.com2020/07/25 بتاريخ:

وحسب أرقام تجمع النقد الآلي، وهو هيئة الضبط لنظام الدفع الالكتروني في الجزائر، تم إجراء 202.480 معاملة مالية خلال عام 2019 عن طريق البطاقة البنكية بمبلغ إجمالي قدره 503.87 مليون دج، مقابل 176.982 معاملة في 2018 بقيمة 332.59 مليون دج.

ووصل العدد التراكمي لعمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت منذ عام 2016 إلى 494.672 معاملة في نهاية عام 2019، بزيادة نسبتها 69 % مقارنة بنهاية عام 2018، وبلغت القيمة التراكمية لهذه العمليات 1.12 مليار دج في نهاية 2019، محققة بذلك نموا بنسبة 82 % مقارنة بنهاية 2018. وترجع هذه الزيادة أولا إلى ارتفاع عدد المواقع الجزائرية التي تقدم خدمة الدفع عبر الإنترنت من 31 إلى 45 موقعا، وكان النقل هو القطاع الذي سجل أعلى مستويات الارتفاع في 2019 ب 6.292 عملية دفع مقابل 871 في 2018 (+ 622.39 %).

وواصلت القطاعات الأخرى نموها، 38.806 عملية لشركات الكهرباء و المياه (+30.56 %)، 2.432 عملية للخدمات الإدارية (+ 67.15 %)، 80342 عملية لشركات التأمين (+29.55 %) و141.552 لشركات الاتصالات (+2.21 %)

وفيما يتعلق بمحطات الدفع الالكترونية، فقد تم إجراء 274.624 معاملة عام 2019 مبلغ إجمالي قدره 1.92مليار دج، وجاء هذا النمو المقدر بـ 43.56 بالمائة كثمرة للتعميم التدريجي لاستخدام محطات الدفع الالكتروني في الجزائر خاصة في الفضاءات التجارية، ففي نهاية 2019، ارتفع عدد المحطات قيد الاستغلال إلى 54.33 %مقارنة بنهاية عام 2018.

من جهتها ارتفع عدد عمليات السحب من الموزعات والشبابيك الآلية في 2019، محققة 9.929.652 معاملة بقيمة إجمالية بلغت 189.31 مليار دج، بزيادة قدرها 16.24 % مقارنة بـ 2018، أدت هذه الزيادة إلى توسع الشبكة البنكية للموزعات بنسبة 12.49 %حيث ارتفع عدد الموزعات والشبابيك الآلية من 1.441 جهاز في 2018 إلى 1.621 جهاز في العام الماضي، غير أن تكثيف هذه الشبكة لم يعد يمثل أولوية بالنسبة لتجمع النقد الآلي[1].

ثالثاً:الحكومة الالكترونية في الجزائر:

أمام الواقع الذي فرضته الرقمنة في عصر التقنيات الرقمية العالمية، أصبح من الضروري على الجزائر الاندماج في هذه التقنيات من أجل تقديم الخدمات بشكل الكتروني تماشياً والتغيرات الراهنة، مما أدى إلى ظهور مشروع الجزائر الالكترونية 2013 بغرض الولوج في بوابة الاقتصاد الرقمي.

[1] مهند حبيب السماوي، **أخر إحصائيات العالم الرقمي**، متوفر على الموقع:

https://elaph.com.2020/08/11 بتاريخ:

1- تعريف مشروع الجزائر الالكترونية وآلية تنفيذ برامجه في الجزائر:

يعد مشروع الجزائر الالكترونية نقطة تحول اتخذتها الجزائر في سبيل تطوير خدماتها من خلال انتهاج آليات عمل جديدة.

تعريف مشروع الجزائر الالكترونية 2013:

يندرج هذا المشروع ضمن المشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، وفي إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام الكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في مختلف القطاعات بما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحتها على شبكة الانترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، لتصبح وسيلة اتصال تفاعلية بين الحكومة والمجتمع المدني[1].

آليات تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية بالجزائر: وتتمثل برامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية في:

- ✓ **برامج تطوير التشريعات:** يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات القائمة؛
- ✓ **برامج تطوير البنية المالية:** تعمل على تطوير المؤسسات مالياً لتصبح أكثر مرونة؛
- ✓ **برامج تطوير الإداري والتنفيذي:** يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية[2]؛
- ✓ **برامج التطوير الفني:** يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديد البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات؛
- ✓ **برامج تنمية الكوادر البشرية:** تطوير فكرة القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق التي يتم تكوينها مع جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية بهدف إدارته كل على حسب اختصاصه؛

[1] عادل غزال،**مشاريع الحكومة الالكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013 أنموذجا**، مجلة القانون والأعمال،العدد: رابع والثلاثون، 2014، ص:09.

[2] عبد القادر بالعربي، آخرون، **تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر**، الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة، الجزائر، ص:08.

- ✓ **برنامج الإعلام والتوعية:** يتم من خلال هذا البرنامج إعداد خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من المشروع الحكومة الالكترونية[1].

2- انجازات مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر[2]:

تم تحقيق العديد من الانجازات في إطار التحول الالكتروني "الجزائر الالكترونية 2013" ونذكر:

- ✓ تنصيب شبكة حكومية داخلية انترانت، وهي نظام شامل يتضمن مجموعة وسائل الحديثة للاتصال على مستوى الحكومات العالمية؛
- ✓ على مستوى الوظيف العمومي وعلى مستوى مصلحة الموارد البشرية وفيما يخص التسيير التنبؤي لعمال الوظيف العمومي تنصيب شبكة المعلومات الخاصة بالإدارة مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظيف العمومي؛
- ✓ إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية بالإضافة إلى جواز السفر البيومتري؛
- ✓ إعداد نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية المتعلقة بالدوائر الحكومية؛
- ✓ إعداد شبكة الصحة الجزائرية مع ربط مختلف المؤسسات الصحية؛
- ✓ شبكة للاطلاع على نتائج الامتحانات لشهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط.

3- أهداف الحكومة الالكترونية بالجزائر:

بينت وثيقة مشروع الجزائر الالكترونية مجموعة من أهداف كما يلي:

- ✓ عصرنة الإدارة بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقريبها من المواطن ودعم القطاع الاقتصادي من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوفير الظروف الملائمة لتطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، عن طريق إنجاز منشئات الاتصالات ذات التدفق السريع وفائقة السرعة، مؤمنة وذات نوعية عالية، ووضع برنامج يمنح الأولوية لتكوين العالي والمهني في مجال تكنولوجيا الإعلام[3]؛

---

[1] سليمان بوفاسة، رشيد سعيداني، **استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية (مشروع الحكومة الالكترونية الجزائرية)**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد: الأول، 2013، ص:25، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1891 :2020/07/18 بتاريخ:

[2] نور الدين شنوفي، خليل مولاي، **الاتجاه إرساء حكومة الكترونية في الجزائر: الانجازات والمعوقات، تجربة قطاع الضمان الاجتماعي**، ص:260-268، على الموقع: https://www.asjp.serist.dz/en/article/826.2020/06/24 بتاريخ:

[3] إلياس شاهد، آخرون، **تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر**، المجلة الجزائرية لدراسة المحاسبة والمالية، العدد: الثالث، 2016، ص: 131-132.

- ✓ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والعمل على تحقيق السياسة الوطنية والجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن[1]؛
- ✓ ضمان فعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بحيث تكون متاحة للجميع وذلك لتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات؛
- ✓ حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالباً تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كهوية لانتشارها[2].

4- تقييم مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

تعمل منظمة الأمم المتحدة على إصدار تقرير بخصوص التقدم في إصدار الحكومة الالكترونية (E.GouvernementSurvey)، وهو تقرير يصدر كل عامين لرصد مستوى التقدم في الحكومة الالكترونية لمختلف دول العالم، ويعد التقرير أهم مرجع ذي نطاق عالمي في مجال الحكومة الالكترونية ويعد أيضاً التقرير الوحيد عالميا الذي يقيم حالة تنمية الحكومة الالكترونية في دول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها"193" دولة، ويستمر في الصدور منذ 2003، وتتضمن هذه التقارير مؤشر رئيسي وثلاث مؤشرات فرعية، متمثلة في: **مؤشر الحكومة الالكترونية؛ مؤشر الخدمات الالكترونية، مؤشر البنية التحتية للاتصالات؛ مؤشر رأس المال البشري؛ مؤشر المشاركة الالكترونية**[3].

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن الجزائر تحتل مراكز متأخرة في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية مقارنة بدول محل الدراسة، حيث احتلت المرتبة 121 عالميا سنة 2008 بقيمة" 0.3515" من المؤشر لينخفض للقيمة " 0.3181" محتلة بذلك المرتبة 131 سنة 2010 رغم أن مشروع الحكومة الالكترونية دخل حيز التطبيق سنة 2009 وهذا راجع إلى تراجع مؤشر المشاركة الالكترونية والذي أصبح يساوي"0.0143" في نفس السنة بعدما كان يساوي "0.0227" في سنة 2008.

ولكن في سنة 2012 نلاحظ أن الجزائر تراجعت للمرتبة 132 رغم زيادة قيمة مؤشر الحكومة الالكترونية والذي أصبح يساوي "0.3608" وهذا راجع لزيادة مؤشرات الدول الأخرى أكثر مما عليه، ولم تحافظ على هذه المرتبة فتراجعت إلى المرتبة "136" والسبب هو تراجع مؤشر الخدمات الالكترونية إلى"0.0787" في سنة 2014 بعدما كان" 0.2549" في سنة 2012 مؤثراً على قيمة مؤشر الحكومة

---

[1] عادل غزال الجزائري، **الحكومة الالكترونية في الجزائر والنفاذ على مجتمع المعلومات**، على الموقع:
http : // adelghezzal.wordpress.com.2020/07/09 بتاريخ

[2] جوهر عنتر عنتر، **إسهامات مشروع سيبر الريفSYBER RIF في تقليص الفجوة الرقمية بالجزائر: بلدية بني درقون ولاية غليزان نموذجاً**، مذكرة ماجيستر، جامعة وهران آلسانيا، الجزائر، 2014-2015، ص:130-134.

[3] المرجع نفسه، ص: 271-272.

الالكترونية بالتراجع إلى قيمة "0.3106"، ورغم ذلك سجل المؤشر انخفاض كبير ليصبح" 0.2292" مسببا تراجع كبير في مرتبة الجزائر إلى "150" عالميا وهذا راجع إلى انخفاض مؤشرات الثلاثة الفرعية المتمثلة في مؤشر البنية التحتية ومؤشر الرأس المال الفكري ومؤشر الخدمات الالكترونية.

أما في السنتين الأخيرتين 2018-2020 نلاحظ أن الجزائر تراجعت للمرتبة 130-120 على التوالي بقيمة "0.4227" و "0.5173" من المؤشر وهي قيم متوسطة.

جدول رقم (02-06): يمثل ترتيب الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية:

المؤشرات / السنوات	مؤشر الخدمات الالكترونية	مؤشر رأس المال الفكري	مؤشر الشركة الالكترونية	مؤشر البنية التحتية	مؤشر تنمي الحكومة الالكترونية	الترتيب عالميا
2008	-	0.7114	0.0227	0.1230	0.3515	121
2010	0.0984	0.0143	0.0143	0.1242	0.3181	131
2012	0.2549	0.6463	0.0526	0.1812	0.3608	132
2014	0.0787	0.6543	0.0784	0.1989	0.3106	136
2016	0.0652	0.6412	0.1186	0.1934	0.0999	150
2018	0.2153	0.6640	0.0123	0.3839	0.4227	130
2020	0.2765	0.6966	0.1548	0.5787	0.5173	120

Source :United Nations , E-Gouvernement Survey : 2008,2010,2012, 2014,2016,2018,2020

رابعا: تحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

هناك العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في الجزائر، تتمثل في العديد من العوائق والعراقيل، نذكر منها[1]:

1. ارتفاع سعر الخدمات: وهذا أمام تدني القدرة الشرائية لدى الجزائريين، مع العلم أن تكلفة حاسوب مزود بمودم بين "50000" و "60000"دج، وهذا الارتفاع في التكاليف الحصول على الانترنت يرجع إلى:

✓ وجود "10" موزعين فقط للانترنت في الجزائر بالرغم من حصول أزيد من "108" مزودين على رخص بدء العمل؛

[1] فاطمة تيمزرار، **إسهامات الانترنت في تطوير الصحافة المكتوبة في الجزائر دراسة وصفية استطلاعية على عينة من الصحفيين**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص:87-88.

✓ إذا قارننا الجزائر بأوروبا من حيث أسعار الخدمات الخاصة بمجال الانترنت، فإننا نجد الأسعار في الجزائر تفوق أسعار أوروبا ب "10" مرات.

2. **الافتقار إلى بنية تحتية متينة في مجال الاتصال:** ومن مظاهر ذلك، التدهور الذي تعرفه الجزائر في مجال شبكة الهاتف الثابت وذلك حسب الجدول رقم (02-06)، حيث أن أكثر من يستفيد منها هو القطاع الاقتصادي من (مؤسسات، إدارات...) بنسبة 70%. وبهذا تبقى الجزائر بعيدة من المقاييس الدولية في نوعية الخدمة المقدمة، فهي تسجل أضعف النسب في مجال التغطية الهاتفية.

3. **ضعف التدفق:** كشفت هيئة الإحصاء العالمية "أكاما" أن الجزائر لا تزال تعرف تأخراً وبطئاً شديد في تدفق الانترنت على الرغم من الإمكانيات المرصودة لتطوير المنافسة التي يعرفها سوق الاتصال والانترنت بين مختلف المتعاملين، حيث تشير بيانات الهيئة أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في سرعة التدفق سنة2017[1].

كما يعتبر المختصّون في البرمجيات الإلكترونية، أنّ الإختلالات التي تُعرقل انطلاقة التجارة الرقمية، يُمكن اختصارها في تأخّر صدور القوانين وغياب الجانب التنظيمي للتجارة الإلكترونية، إضافة إلى تأخّر فتح المنصّات الرقمية للدفع الإلكتروني للمتعاملين الاقتصاديين ومواقع التجارة الإلكترونية، ويعود هذا التأخّر إلى تخوّف التجّار من التتبّع المالي لمعاملاتهم التجارية وعلاقتها بالضرائب، زيادة على ذلك غياب ثقة المواطن العادي في وسائل الدفع الإلكترونية خصوصًا مع غياب التحسيس الإعلامي حول أهميّة التجارة الإلكترونية.

أمّا في الجانب الخدماتي، فهناك وجود نقص في شركات التوزيع والتوصيل التي تضمن إيصال البضائع إلى الزبائن، فضلا على أنّ التعاملات مع الخارج في الاقتصاد الرقمي، هو بالدينار الجزائري وهي عملة غير قابلة للتحويل في المصارف الخارجية، بالإضافة إلى وجود تباين كبير في سعر الصرف بين البنك الجزائري والسوق الموازية. الشيء الذي يقف حاجزًا في التبادلات المالية الرقمية مع الخارج.

في السياق نفسه، يرى بعض الخبراء في مجال الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة، أنّ الجزائر تهتمّ أكثر من أيّ وقت مضى بالتكنولوجيات العصرية، لكن يبقى هذا الاهتمام سطحيًا، مستشهدين بعدم تطوّر شبكات الإنترنت والتي بقيت، رغم توفّرها على خدمات الجيل الثالث والرابع، تقدّم خدمات رديئة.ويبقى الدفع الإلكتروني في الجزائر يشكّل الحلقة الأضعف في مجال التجارة الالكترونية رغم وجود نصوص قانونية تسمح بذلك، رغم وجود أكثر من 30 مليون مستخدم للإنترنت في الجزائر لكن كل التقارير تؤكّد أن الجزائر تتصدّر ذيل الترتيب لأنّ خدماتها ذات نوعية ضعيفة[2].

---

[1] جميلة أ، **الجزائر أضعف الدول تدفقاً للانترنت في2017**، متوفر على الموقع:

www.el-massa.com.2020/07/15 بتاريخ

[2] عمار لشموت، **الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرصة الضائعة**، متوفر على الموقع:

ultraalgeria.ulrasawt.com.2020/07/15 بتاريخ:

خامسا: الآفاق المستقبلية للتحول إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

يبدو أن الحكومة الجزائرية استوعبت أن منظومتها لم تعد قادرة على الدفع بالاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة المالية التي تتخبط فيها البلاد: كما أنها انتبهت لتأخر عصرنة النظام المصرفي في هذه المرحلة بالذات التي تمر فيها البلاد بأزمة مالية ونقص السيولة في البنوك، فقامت باستحداث وزارة جديدة انتدبتها لوزارة المالية وأطلقت عليها " وزارة الاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية "[1].

حددت هذه الوزارة ضمن أولوياتها إرساء محيط للاقتصاد الرقمي والعمل على جعله مفيداً للاقتصاد الوطني، حيث أكدت الوزارة المنتدبة على أن من الأولويات وضع أسس محيط للاقتصاد الرقمي في البلاد بشكل يسمح بضمان نموه و ديمومته والتحقق من جعله مفيداً للاقتصاد الوطني وأوضح أن الأمر يتعلق بمشروع مجتمع ذي طابع شامل يتشكل من طبقات تكنولوجية وتقنية وطبقة تخص الحكومة حول رأس مال من الموارد البشرية الكفئة، وأوضح أيضاً أن العصرنة تمس كل الهيئات التابعة للقطاعات المالية وتمس أولاً البنوك ومديرية أملاك الضرائب، والميزانية والجمارك.

كما تم التأكيد على أن القانون المقبل للدفع الالكتروني من شأنه أن يعمم الدفع الالكتروني في الجزائر عبر تأطير المبادلات التجارية في فضاء الانترنت، وأن الدفع الالكتروني للشركات الكبرى سيكون فعلياً في شهر سبتمبر 2016، كأقصى أجل ما سيمكن الزبائن من دفع فواتيرهم عبر الانترنت والعمل على توفير جميع الشروط لتفعيل الدفع عبر الانترنت للشركات المفوترة الكبرى، وشركات النقل والخدمات.

أما في ما يخص الدفع الجواري فهو أيضاً سيخضع لعملية توسيع شبكة قبول نهائيات الدفع الالكتروني والذي سيستند على وضع قنوات التفاعل لصالح المتعاملين والتجار، وكذا حملة تحسيس لاستعمال بطاقة الدفع الالكترونية.

أما عن تعميم وسائل الدفع العصرية فسيكون له انعكاس على الاقتصاد الموازي الذي يتم مستقبلاً إدماجه في حركية استقطاب البنوك للنشاطات الاقتصادية. ويعد النظام الفعال الخاص بالدفع الالكتروني وفضاء الانترنت والصناعة الرقمية نواة الاقتصاد الرقمي وتخص أساساً القطاعات المالية والبنوك، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والصناعة وستكون قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي هي أيضاً معنية بالدعم الذي ستعطيه لهذا الاقتصاد بتكوين الأجيال وتوفير الكفاءات والخبرة لتطوير الاقتصاد الجديد[2].

أما في مجال التجارة الالكترونية فلجوء الجزائر إلى العمل بالتجارة الالكترونية سيعطي دفعاً قوياً للاقتصاد الوطني من حيث توسيع السوق وزيادة رأس مال الزبون، كما أنها تساهم في فتح مناصب عمل جديدة للإطارات في الإعلام الآلي من خلال تصميم المواقع الالكترونية وتموين مهندسين في التكنولوجيا إلى جانب فتح مؤسسات

[1] ليلى عمران، **إتاحة الدفع الالكتروني للشركات الكبرى بداية من سبتمبر**، جريدة الحوار، 12جوان 2016، متوفر على الموقع:
elhiwardz.com/national/52423 2020/07/15:بتاريخ

[2] www.kawalisse.com/15/07/2020.

جديدة لتوزيع السلع والمنتجات المقتناة من الانترنت والشركات المحلية أيضاً يمكنها ولوج الأسواق العالمية بحيث تساهم هذه الأخيرة في تنمية الاقتصاد الوطني[1].

المبحث الثالث: خصوصية الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري

شرعت الدولة الجزائرية في العشرية الأخيرة من القرن الماضي في إصلاحات اقتصادية شملت جميع المجالات بما فيها إصلاح المنظومة المصرفية، ويتجلى ذلك من خلال صدور نصوص تشريعية تسهل التلاؤم مع متغيرات البيئة المصرفية، من أجل تطوير الخدمات وآلية عمل المصارف وذلك لمواكبة التطورات التي تشهدها المنظومة المصرفية في العالم، فأصبحت مجبرة على عصرنة وتحديث النظام المصرفي الجزائري، من أجل تحقيق منافسة قوية وتحسين نوعية الخدمات.

وسنتعرف على خصوصية الصيرفة الالكترونية في المصارف الجزائرية من خلال التطرق إلى أنظمة الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية، أسباب تأخر الصيرفة الالكترونية في الجزائر ومتطلبات تفعيلها وأخيراً مدى استعداد قطاع المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: أنظمة الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية.

لقد بدأت الجزائر في تنفيذ مشروع تحديث أنظمة الدفع سنة 2006 بانطلاق مشروع نظام التسوية الإجمالية الفورية، ونظام المقاصة الالكترونية بدلاً من المعالجة الورقية.

أولاً: نظام التسوية الإجمالية الفوري (RTGS) Real Time Gross Settlement System[2] :

إن نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، وقد جاء النظام لمواكبة معايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسوية الدولية، وذلك في 15 ماي 2006، وفي الجدول الموالي يبين مختلف المعاملات التي تمت خلال هذا النظام.

[1] حكيم بن حسن، **واقع السياحة الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد1، العدد :الثالث، 2013، ص: 19-20، متوفر على الموقع:

بتاريخ: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10534.2020/08/19

[2] كريمة بن صالح، طلحي فاطمة الزهراء، **استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءة البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية**، مجلة نماء الاقتصادية والتجارة، العدد:الثالث، 2018، ص:67.

الجدول رقم (02-07): المعاملات التي تمت من خلال نظام التسوية الإجمالية الفوري

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة توفر النظام %:	-	-	99.34	99.56	99.93	99.77
عدد المعاملات:	142373	176900	195175	205736	211561	237311
المبلغ:	750.6	313373	607138	649740	587475	680123
السنوات:	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة توفر النظام%:	99.77	99.99	99.99	100	100	100
عدد المعاملات:	269557	290418	314375	334749	328404	339227
المبلغ:	535234	358026	372394	265747	2016923	99896.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك المركزي.

من خلال الجدول: نلاحظ أن عدد المعاملات المالية ومبالغها في تزايد مستمر من خلال فترة 2006-2017، وأن هناك تحكم في نظام التسوية الفورية، حيث بلغت نسبة توفر النظام 100% سنة 2017، مما يثبت الجهود المبذولة في مجال نظام التسوية الإجمالية الفورية.

ثانيا: نظام المقاصة للمدفوعات ATCI[1]:

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ATC، دخل هذا النظام حيز التنفيذ في 15 ماي 2006، هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام:صكوك، تحويل مالي، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل ماسحات الضوئية والبرمجيات المختلفة ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة، ووفق المعايير الدولية بهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن، حيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيه فيما بينها، ويوضح الجدول الموالي تطور المعاملات باستخدام نظام المقاصة الالكترونية:

[1] المرجع نفسه، ص: 67.

الجدول رقم(02-08):يمثل تطور المعاملات باستخدام نظام المقاصة الإلكترونية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد العمليات	/	6.926	9.32	11.139	13.818	17.062
مبلغ العمليات	/	5452.188	7188.255	8534.729	8878.137	10581.6
نسبة عمليات البطاقة	/	12.5	17.2	20	28.4	22.7
عمليات التحويل	/	1.011	1.530	2.101	3.687	4.406
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
عدد العمليات	17.387	19.750	20.750	20.756	21	22.9
مبلغ العمليات	11766.1	12661.6	13979.0	15892.0	17639.5	18753.1
نسبة عمليات البطاقة	23.5	23.5	22	14.9	10.5	36.2
عمليات التحويل	5.227	6.479	7.470	8.748	10.06	49.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك المركزي

من خلال الجدول نلاحظ: أن هناك تطور مستمر في عدد عمليات المقاصة الالكترونية خلال 2007-2017، حيث تضاعف عدد هذه العمليات وقيمتها، كما أن هناك تطور في استخدام البطاقات وتراجع استخدامها في 2011 وهذا يدل على تفضيل المتعاملين لباقي أدوات الدفع الأخرى، كما عرفت عمليات التحويل تطوراً مستمراً ليصل إلى49.8 دج عملية تحويل في 2017.

ثالثاً: أدوات الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية.

الدفع الإلكتروني هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها الحكومية الجزائرية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية الإجراءات الشراء والضمان وصول الخدمة. وتدعم خاصية الدفع الالكتروني البطاقات الائتمانية الرئيسة بالإضافة إلى مختلف البطاقات البنكية، والخصم المباشر من الحساب.

1- الموزع الآلي للأوراق النقدية ونقاط نهائي البيع :ATM

يعتمد مفهوم الصرافات الآلية على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وآلة الصرف، بحيث يمكن استقبال بيانات الزبون بإدخال البطاقة في الصراف، وقد تطور عدد الموزعات الآلية الموجودة في الجزائر وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول(02– 09): ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) في الجزائر

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ماكينات الصراف الآلي	5.32	5.92	6.10	6.21	6.52	7.50	8.27	8.27	9.08	9.12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الدولي للبيانات.

2 البطاقات البنكية: بدأ العمل بها في الجزائر سنة 1989 من قبل البنك الخارجي الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، سنذكر بعض أنواع البطاقات المصرفية المعتمدة في لجزائر كما يلي[1]:

2–1 البطاقات المحلية: تسمح بالقيام بعملية السحب والدفع، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية:

- **البطاقة الكلاسيكية:** توفر عملية الدفع والسحب ما بين البنوك، وتمنح للزبائن وفق معايير تكون محددة لدى البنك الذي يكون دخلهم أكبر أو يساوي 10000دج؛
- **البطاقة الذهبية:** وهي الأخرى تمنح وفق معايير تكون محددة لدى البنك، ولكن هذه البطاقة بالإضافة إلى العمليات السابقة، تمنح لحاملها ائتمان أكبر وسقوف سحب، وسرعة في إجراء التحويل الذي يكون دخلهم أكبر أو يساوي 45000دج؛
- **البطاقة البنكية التي تصدر لصالح المؤسسات والشركات:** تصدر لصالح الشركات والمؤسسات التي يفوق دخلها الشهري 200000دج.

2–2 البطاقات الدولية[2]:

تستعمل خارج الوطن في عملية السحب والدفع، موجه للعملاء الذين لهم حسابات مفتوحة بالعملة، ونميز نوعين:

✓ **بطاقة VISA CLASSIQUE**: تمنح للعملاء الذين رصيدهم من العملة أكبر أو يساوي 1500 أورو.

✓ **بطاقة VISA GOLD**: تمنح للأشخاص الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة يفوق 5000أورو.

المطلب الثاني : العقبات التي تواجه الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

لاشك أن تبني الصيرفة الالكترونية واعتمادها في البنوك الجزائرية، عليها مواجهة عدة عقبات وتحديات وسوف نجيز أهمها فيما يلي:

[1] جهيدة العياطي، محمد بن عزة، **مرجع سق ذكره**، ص: 8.

[2] المرجع نفسه، ص:09.

أولاً: عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر[1]:

اعتماد التجارة الالكترونية له أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، لكنها غير معتمدة كلياً، ولا يوجد أي جهود في إطار ذلك، كما أن الإحصائيات المتعلقة بهذا النوع من التجار، غير متوفرة لدى وزارة التجارة، ويوجد عدة أسباب أبرزها:

- ✓ عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بالموضوع؛
- ✓ ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت، في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجزء الأكبر؛
- ✓ تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل والتقنيات الحديثة؛
- ✓ انتشار الأمية المعلوماتية، يقصد بها الجهل بوسائل التعامل في مجال المعلوماتية؛
- ✓ نقص اهتمام مؤسسات الاقتصادية في البلد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاق اقتصادية أوسع مما يجعل انتشارها منعدماً في بلادنا.

ثانياً: مشاكل البطاقة الائتمانية: يترتب على البطاقة الائتمانية مشاكل جمة نلخصها كالتالي:

- ✓ سرقة البطاقة الائتمانية أو ضياعها من طرف الغير؛
- ✓ التكاليف العالية بالنسبة للبنك والخاصة بتوزيع بطاقات وطبعها ومنح قروض دون فائدة؛
- ✓ حظر السيولة على البنك في حالة الإفراط في استعمال البطاقة من المتعاملين.

ثالثاً: العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية

لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على ربط الشبكة مع مختلف البنوك في العالم و بالرغم من هذه المجهودات المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظرائها بين البنوك العربية و الغربية لا تزال كبيرة رغم المعيقات التي شكلت عائق ، نذكر منها[2]:

- ✓ عدم وضوح البيئة القانونية و التشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- ✓ ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية فكيف في اقتصاد يرفض شيك كوسيلة للدفع أن يقبل بطاقة الدفع؛
- ✓ فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لاستخدام النظم الالكترونية الجديدة التي تسير عمليات الإيداع والسحب وتنظم حركة التعامل مع العملاء، مثل جهاز الصراف الآلي.

---

[1] عمار لوصيف، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة الى تجربة الجزائرية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص: 180-182.

[2] https://www.startimes.com2020/06/24 تاريخ الاطلاع

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لاسيما مع تحرير التجارة والخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات؛
- التوسع في استخدام انترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل؛
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.

المطلب الثالث:أسباب تأخر تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر وسبل تفعيلها

شهدت الجزائر دخولا متأخراً للصيرفة الالكترونية وليس مقارنة بالدول المتقدمة فحسب بل مقارنة مع الدول النامية ويمكن تفسير هذا التأخر:

أولاً: أسباب تأخر تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

من الأسباب الهامة التي أدت إلى التأخر ي استعمال هذا النوع من الصيرفة في الجزائر هي[1]:

✓ الرغبة في الحفاظ على العملة الصعبة داخل حدود الوطن باعتبار أن مجال الصيرفة الالكترونية بمفهومه الأوسع يتعلق بالسماح لتعامل الأفراد والمؤسسات بمختلف العملات وباعتبار أن الطلب على السلع والخدمات الخارجية أكبر بطبيعته من عرض السلع والخدمات المحلية؛

✓ التخوف من القرصنة الالكترونية وضعف الأمن المعلوماتي باعتبار أن المجال هو مجال جد حساس يتعلق أساساً بالمنظومة المصرفية والمالية وببعد واسع الأمر الذي يتطلب حيطة أكبر في تعميم هذا الأسلوب من الصيرفة؛

✓ التأخر النسبي في تحسين جودة وسرعة وثبات شبكة الانترنت الأمر الذي يجعل المتعاملين يتجنبون الاعتماد الكلي على خدمات البنوك خاصة وأنها تعطي أهمية كبيرة لعنصر الوقت والزمن؛

✓ عدم مواكبة المؤسسات التجارية لأساليب الدفع الالكتروني من خلال انعدام وقلة أجهزة التسديد الالكتروني؛

✓ ضعف ثقافة المعاملات المالية الالكترونية للأفراد وحتى المؤسسات وتفضيلهم لأساليب تقليدية في الوفاء بالتزاماتها المالية والحصول على المستحقات المالية سواء مع البنوك أو هيئات أخرى.

ثانياً: سبل تفعيل الصيرفة الالكترونية في الجزائر

من أجل تفعيل الصيرفة الالكترونية في الجزائر هناك مجموعة من العناصر التي ينبغي العمل عليها[2]:

[1] عبد الرحيم بلبالي، **واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وآلية تفعيلها**، مجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، العدد: الثالث، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي،ص:202.

[2] المرجع نفسه، ص:204.

- ✓ تنويع الصادرات الجزائرية وخصوصاً صادرات القطاع السياحي الأمر الذي سيسمح بوجود طلب للعملة الصعبة يساوي تقريبًا عرض العملة الصعبة وبالتالي زوال التخوف الحاصل جراء محدودية الغطاء النقدي؛
- ✓ تحسين جودة الاتصالات وتقنيات الإعلام والتركيز على خاصية الثبات في الجودة لضمان ثقة المتعاملين والقطاع المصرفي المحلي والخارجي؛
- ✓ نشر ثقافة التقنيات الحديثة للدفع الالكتروني والصيرفة البنكية سواء للمؤسسات لأجل توفير منصات تقبل العمل بهذه الآليات أو للأفراد من أجل دعم الزيادة في الطلب على هذه الخدمة.

المطلب الرابع: أثر الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الوطني وآفاق تفعيلها

للخدمة المصرفية الالكترونية في الجزائر أثر كبير على الاقتصاد الجزائري بشكل عام وعلى الجهاز المصرفي بشكل خاص.

أولاً: أثر الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الوطني

تؤثر الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الوطني من خلال:

1- المساهمة في محاربة الاقتصاد الموازي: لقد فرضت تأخر وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري على المتعاملين التجاريين خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتفشي ظاهرة الاكتناز كلها عوامل ساعدت في ارتفاع السوق الموازية حتى أصبحت تمثل 40%، وبالتالي فإن تحديث الخدمات المصرفية الالكترونية وإقامة أنظمة دفع الكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازية إلى دائرة السوق المصرفية، وبهذا تساهم الخدمة المصرفية الالكترونية في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية، طبعاً في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك وإرساء ثقافة مالية ومصرفية للمجتمع الذي يجب أن تقوم به المصارف وكل من يهمه الأمر[1].

2- تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر: يساهم تحديث الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر من خلال إتاحتها لوسائل الدفع الالكترونية في إنشاء وتطوير حجم التجارة الالكترونية وإعطائها البعد الدولي، وتطوير التجارة الالكترونية سيساهم في تطوير القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الخدمات وجلب المزيد من الاستثمارات.

3- المساهمة في نجاح الحكومة الالكترونية إن جسدت في الجزائر: تعمل الجزائر على بناء الحكومة الالكترونية، وتتطلب الحكومة الالكترونية وجود خدمات مصرفية إلكترونية حديثة، فعند توفر هذه الوسائل سيكون من السهل إقامة هذه الحكومة، والتي لها دور كبير في تطوير المجتمع وجعله من المجتمعات المعلوماتية.

[1] نور الدين جليد ، **تطوير وسائل في الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006، ص: 180.

4- بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر: إن تبني نظام الصيرفة الالكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد رقمي يقوم أساساً على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة، وبذلك تساهم الصيرفة الالكترونية بشكل كبير في تبني هذا النوع من الاقتصاد[1].

ثانياً: أثر الصيرفة الإلكترونية على النظام المصرفي.

تؤثر الصيرفة الإلكترونية على النظام المصرفي من خلال[2]:

- ✓ **مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية:** خاصة في ميدان الخدمات الصرفية الالكترونية، علماً أنها تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي وتبحث عن جلب الاستثمار الأجنبي.
- ✓ **تخفيض التكاليف:** من خلال تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة والتواجد على الانترنت على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن وتقديم خدمات جيدة ومتنوعة وبتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية، فضلاً عن التعاملات بين المصارف والمبادلات الالكترونية.
- ✓ **تعزيز الشفافية:** إن استخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج لخدماتها والإعلام عن تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.
- ✓ **تفعيل دور البورصة القيم المنقولة بالجزائر:** من خلال إقامة سوق مالية الكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها وترقيتها.

ثالثاً: آفاق تفعيل مشروع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية:

لقد أصبح إلزاماً على البنوك الجزائرية التجارية وزيادة اهتمامها بجودة خدماتها المقدمة، وهذا كنتيجة حتمية للمتغيرات المالية والدولية وذلك بوصف هذه الخدمات العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوقين المحلي و الأجنبي، للانتقال إلى عصر المعلوماتية بتكليف البنوك الجزائرية مع التغيرات وتطورات المحيط، مما يجبرها على الاعتماد أساسا على[3]:

- ✓ **مواكبة احدث التطورات التكنولوجية في العالم البنكي:** ما يميز الصيرفة الالكترونية في عصر العولمة المالية هو التطور الكبير في دور التكنولوجيا المصرفية و السعي نحو الاستفادة من وسائل الاتصال و المعلومات لمواكبة تطورات في الصناعة المصرفية حيث نقلت البنوك الجزائرية العديد التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية منذ

---

[1] المرجع نفسه، ص: 181.

[2] لخضر عزي، **التسويق المصرفي كرائد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: الخامس عشر، جامعة قسنطينة، الجزائر، نوفمبر 2004، ص: 08.

[3] جهيدة العياطي ، محمد بن عزة، مرجع سابق، ص:11.

سنة1997 فأدخلت آلات السحب الآلي إذ بلغ عددها سنة 2018 حوالي 9.12 ماكينة مصرفية لكل 100 ألف بالغ.

2- تنويع الخدمات المصرفية: لمواجهة التحديات الجديدة على البنوك التجارية الجزائرية يجب تنويع خدماتها المصرفية بما يتماشى ومتطلبات العملاء.

3- الارتقاء بالعصور البشرية: يعد العنصر البشري من الركائز البشرية في الأداء المصرفي، مهما تنوعت مصادر الكفاءة لذا يجب تطوير إمكانيات العاملين بما يتماشى و التطور التكنولوجي المصرفي.

4- تطوير التسويق المصرفي: يعد تبني مفهوم التسويق الحديث أمراً في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة المصرفية، ويبدو جليا أن التسويق المصرفي كعلم وفن لن يجد أبدًا من الولوج في عصر جديد تحيط به حتمية التغيير والاختلاف كإحاطة السوار بالمعصم فهو يرتكز في الأساس على توجهات العملاء يتأثر بما يريدون و بما يدور في خواطرهم.

5- مواكبة المعايير الدولية: وهذا لا يأتي إلى من خلال إتباع العمل على تدعيم القواعد الرأسمالية، تطوير السياسات الائتمانية، الاهتمام بالمخاطر.

6- تفعيل دور الدولة و البنك المركزي في تطوير جهاز البنك الجزائري.

خلاصة الفصل الثاني:

هناك العديد من دول العالم تأثرت بالتغيرات التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة في المجال الاقتصادي، فخاضت تجربة الاقتصاد الرقمي من بابها الواسع واعتبرته من العوامل الرئيسية التي تؤدي الى زيادة النمو والخروج من المحلية إلى العالمية، وزيادة المنافسة في ظل البيئة الرقمية. وللجزائر نصيب من هاته التغيرات، حيث أولت الاهتمام بهذا النوع الجديد من الاقتصاد وحاولت تعميمه على مختلف القطاعات.

إن اعتماد الصيرفة الكترونية في النظام المصرفي الجزائري مازال في بدايته، فرغم العدد الهائل من البرامج والمشاريع، إلا أنه مازال لم يأخذ مكانته في هذا المجال، لذلك لابد من المرور إلى إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية وطنية من خلال استخدام نظام التسوية الإجمالية، الفورية مما له من فوائد وامتيازات، وتطور استخدام بطاقات الائتمان بمختلف أنواعها، والنقود الالكترونية وتوسيع استعمال شبكة الانترنت.

الخاتمة

خلصنا في هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي أصبح ضرورة حتمية اليوم، لذا وجب على الجزائر السعي أكثر لمسايرة التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال التكنولوجيا الحديثة، والتي صارت تؤثر على مختلف المجالات خاصة الاقتصادية منها وتحديداً القطاع المصرفي. توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الآتي:

أولاً: نتائج الدراسة

1. أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ظهور اقتصاد جديد يقوم أساساً على وسائل الاتصال الحديثة وخاصة الانترنت، ويتعامل بالمعلومات والمنتجات الرقمية.
2. ظهرت العديد من التطبيقات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الرقمي منها الأعمال الالكترونية فبرزت التجارة، الصيرفة ...الخ، بصيغة الكترونية ميزتها الأساسية تقليص التكاليف وتوفير الوقت والجهد لأطراف التعامل وإتاحة فرص جديدة لانتشار السلع والخدمات والوصول إلى الأسواق العالمية.
3. شهدت الجزائر على غرار الدول النامية إصلاحات مصرفية شاملة استعداداً للتحول لنظام اقتصاد السوق وتحضيراً للاندماج في الاقتصاد العالمي، فخلال السنوات القليلة الماضية أدركت الجزائر ضرورة تحديث نظامها المصرفي من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للارتقاء به.
4. هناك تحديات أمام الصيرفة الالكترونية في الجزائر مقارنة مع ما هو سائد في دول العالم من خلال واقع الاقتصاد الرقمي و بالتحديد الصيرفة الالكترونية في الجزائر والجاهزية الالكترونية للبنوك وأهم الأنظمة المتبناة ووضعية قطاع الإعلام والاتصال، واستخدام أدوات الدفع الإلكترونية وانتشارها.
5. مازالت الجزائر متأخرة في تطوير الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بسبب محدودية استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.
6. هناك جهود محتشمة من قبل السلطات في ما يخص وسائل الدفع الالكتروني تمثلت في إصدار بعض البطاقات الالكترونية المصرفية.

بالنسبة لاختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: والتي نصت على أن "تعتبر الجزائر من الدول التي نجحت في تطوير بيئتها التحتية للنهوض بالأنظمة الرقمية خاصة في ظل تبنيها للصيرفة الالكترونية " فرضية غير مؤكدة فاستناداً للمؤشرات المعروضة، فالجزائر مازالت بعيدة لمواكبة التطورات واللحاق بركب الاقتصاد الرقمي مقارنة بالدول التي تمت الإشارة إليها (تونس، ماليزيا، اليابان)، بسبب ضعف المقومات بدءاً بالبنية التحتية وصولاً إلى القوانين والتشريعات، مما جعلها تحتل المراتب الأخيرة في استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة و المتطورة.

الفرضية الثانية: والتي نصت على "محدودية دور الصيرفة الالكترونية في تطوير النظام المصرفي الجزائري" وهي فرضية مؤكدة (صحيحة) فتفعيل الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري كان محدوداً جداً ومقتصراً على مجموعة من البنوك دون سواها، بالإضافة إلى قلة ومحدودية الخدمات المالية المتوفرة بها.

وبعد تأكيد الفرضية الأولى والثانية، نؤكد الفرضية الرئيسية التي تشير الى محدودية دور الاقتصاد الرقمي من خلال نموذج الصيرفة الإلكترونية في تطوير النظام المصرفي بالجزائر.

ثانياً: الاقتراحات

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تصب مجملها في تطوير الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية في الجزائر.

- ✓ العمل على تقوية البنية التحتية لبناء الاقتصاد الرقمي، وذلك بزيادة الإنفاق على مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تعزيز روح الإبداع و الابتكار وتطوير البحث العلمي، وذلك عن طريق التوسع في استغلال شبكة الانترنت والتشجيع على الاستخدام الأمثل لها.
- ✓ تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري بإدخال التكنولوجيا المتطورة وتشجيع استخدامها في البنوك الجزائرية، من خلال القيام بدورات تكوينية وتدريبية للقوى العاملة لزيادة كفاءتهم في استغلال هذه التكنولوجيا والتجهيزات الحديثة الالكترونية من أجل ربح الوقت والحد من التكاليف وتقليلها لتقديم خدمات ذات جودة للعميل.
- ✓ إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم عملية الصيرفة الالكترونية.
- ✓ ضرورة متابعة التطورات الحديثة في مجال الصيرفة الالكترونية والوصول إلى العملاء عبر أحدث الوسائل الالكترونية باعتبار أن لها تأثير مباشر على جودة الخدمات المصرفية.
- ✓ ضرورة التوجه نحو منظومة قانونية وتشريعية شاملة لتسيير عمليات الصيرفة الالكترونية في الجزائر أخذاً بعين الاعتبار تجارب ونماذج لدول متقدمة في هذا المجال.
- ✓ وضع تحفيزات لاستعمال طريقة الدفع الالكتروني من قبل التجار بدلاً من الدفع النقدي.

ثالثاً: آفاق الدراسة

نظراً لأهمية واتساع موضوع الاقتصاد الرقمي فإنه من الغير الممكن الإحاطة بكل جوانبه، لذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام باحثين آخرين لإثرائه أكثر والتوسع في مجالاته، لأنه من المؤكد أن هناك عدة نقاط لم نتطرق لها، والتي نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار في الأبحاث اللاحقة. لذا نطرحها على شكل تساؤلات:

1. ما هو تأثير التخفيف من الفجوة الرقمية على النمو الاقتصادي بالجزائر ؟
2. ما هو مستقبل الاقتصاد الرقمي ببين الدول العربية ؟
3. ما هي آفاق البنوك الافتراضية في الجزائر؟

قائمة المراجع

الكتب :

1. أسامة عبد السلام السيد، **الاقتصاد الرقمي**، دار غيداء للنشر والتوزيع،الأردن2019.

2. حسن مظفر الرزو، **مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الانترنت**، المكتبة العربية السعودية، مركز البحوث الرياض،2006.

3. رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي والمالي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.

4. صفاء عبد الجبار الموسوي، وآخرون، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017.

5. عبد الله خبابة ، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية–البنوك التجارية–السياسة النقدية)**،مؤسسة شباب الجامعة، مصر، طبعة: الأولى، 2008.

6. فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية**، الدار الجامعية ، مصر، 2007.

7. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة: الأولى، عمان الأردن 2006.

8. منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، **البنوك الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة: الثانية،2006.

9. نادر عبد العزي شافي، **المصارف والنقود الالكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة: الأولى، طرابلس، لبنان،2007

10. ناظم محمد نوري الشمري، عبد المفتاح زهير العيد، **الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع)**،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

11. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2008.

الرسائل العلمية

1. أميرة حديد، "**النظام القانوني للبنوك الخاصة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير في الحقوق ،(فرع قانون الأعمال) ،كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008.

2. جهيدة العياطي، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية – تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر، جامعة تلمسان.

3. جوهر عنتر عنتر، **إسهامات مشروع سيبر الريفSYBER RIF في تقليص الفجوة الرقمية بالجزائر: بلدية بني درقون ولاية غليزان نموذجاً**، مذكرة ماجيستر، جامعة وهران آلسانيا، الجزائر، 2014-2015

4. حسن العلمي، "**دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة"**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية ولعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، السنة 2012-2013.

5. خديجة عبيد، "**دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة –دراسة حالة دول جنوب أسيا"**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كاية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، إدارة الأعمال و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013-2014.

6. رضوان ربيع، الاقتصاد الرقمي: نموذج التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2008.

7. عمار لوصيف، استراتجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة الى تجربة الجزائرية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008.

8. فاطمة تيمزرار، إسهامات الانترنت في تطوير الصحافة المكتوبة في الجزائر دراسة وصفية استطلاعية على عينة من الصحفيين، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2007-2008

9. فوزية هبايش، **دور التجارة الالكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة–حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مذكرة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،2011-2012.

10. كريمة صراع، **واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران،2013-2014.

11. محمد بلوافي، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسيير النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005-2006.

12. مريم ماطي، **البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ،مدينة: بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

13. مليكة هارون، **الاتصال في أوساط الشباب في ظل التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

14. نبيلة لزرق، "**الفجوة الرقمية بين الدول المتطورة والنامية –دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا(2000–2013)**"، شهادة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر،2014 -2015.

15. نور الدين جليد ، **تطوير وسائل في الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006.

16. نوفيل حديد، **تكنولوجيا الانترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي– مع دراسة حالة المؤسسة الجزائرية–** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2006-2007.

المجلات:

1. أسماء ناوي، نصيرة قوريش، "**الحكومة الالكترونية كأحد أشكال إرساء الاقتصاد الرقمي-قراءة لواقعها في الوطن العربي–**"،مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد02، العدد: الأول، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.

2. إلياس شاهد وآخرون، **تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر**، المجلة الجزائرية لدراسة المحاسبة والمالية، العدد: الثالث، 2016، ص: 131-132.

3. حكيم بن حسن، واقع السياحة الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد1، العدد:عشرين،2013.

4. عادل غزال،**مشاريع الحكومة الالكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013 أنموذجا**،مجلة القانون والأعمال،العدد: رابع والثلاثون، 2014.

5. عبد الرحيم بلبالي، **واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وآلية تفعيلها**، مجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، العدد: الثالث.

6. كريمة بن صالح، طلحي فاطمة الزهراء، **استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءة البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية**، مجلة نماء الاقتصادية والتجارة، العدد:الثالث،2018.

7. لخضر عزي، **التسويق المصرفي كرائد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: الخامس عشر، جامعة قسنطينة، الجزائر، نوفمبر 2004.

8. محمد تركي عبد العباس، **دور الانترنت في تدعيم الصيرفة الالكترونية مدخل تحللي لاستخدام الانترنت في الخدمة المالية**،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية،العدد: الثاني، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.

9. محمد منصف تطار، **النظام المصرفي والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية**: العدد: الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2002.

10. مهدي صالح دواي، عبد علي حسين، نحو اقتصاد معرفي عراقي في ظل متغيرات التكنولوجيا المعاصرة، مجلة: أربيل العلمية، العدد:الثاني، جامعة جيهان، 2018.

11. نوال مغزيلي، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر: دراسة للمؤشرات وتشخيص للمعيقات**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد:الثاني عشر، جانفي2018.

12. وداد بورصاص، وهاب نعمون، **محددات تطبيق الإدارة الالكترونية في البيئة الجزائرية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية–والاقتصادية، المجلد:2، العدد: الثامن، 2017.

الملتقيات:

1. حميد نشييت، حكيم بناولة، واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول العصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية–، جامعة لخميس مليانة،الجزائر، 2009.

2. الزين منصوري، **وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني (عوامل الانتشار وشروط النجاح)**، الملتقى العلمي الدولي الرابع: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر (عرض تجارب دولية)، المركز الجامع، خميس مليانة، أفريل 2011.

3. عاشور مزريف، صورية معموري، **عصرنة القطاع المصرفي والمالي وواقع الخدمات البنكية والإلكترونية بالجزائر**، المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، 11 ديسمبر 2008.

4. عبد القادر بالعربي، وآخرون، **تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر**، الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة، الجزائر.

5. نصر الدين بوريش، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كدعامة للميزة التنافسية و كأداة في تأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد "مثال الجزائر"، الملقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف،الجزائر،27–28 نوفمبر 2007.

تقارير باللغة العربية:

1. ميزانية الدولة التونسية لسنة 2019، وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي.

تقارير باللغة الأجنبية:

A. Information Economy Rapport

B. The Global Information Technology Report 2007-2016.

C. Unitad Nations , E-GouvernementSurvey :2008,2010,2012,2014 ;2016 ;2018,2020.

المواقع الإلكترونية:

1. https:// data. Albankaldawli.org/indicator/IT.NET. SECR.P6 VIE=chart
2. https://www.startimes.com
3. http://www.itu.int.
4. htpps:// ar.wikipedia.org/wiki/اليابان
5. https:// arz.wikipedia.org/wiki/شبكات- الموبايل –في- اليابان
6. https://Wikipedia.org/Wiki/اقتصاد-تونس
7. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1891
8. https://www.asjp.serist.dz/en/article/826
9. www.elmassa.com
10. elhiwardz.com/national/52423
11. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10534
12. https://www.aleqt.com
13. https://ultraalgeria.ultrasawt.com
14. https://elaph.com
15. www://retoubrecherche. Arabblogs.com hatech2526 medjahdi

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية دور الاقتصاد الرقمي من خلال دور الصيرفة الإلكترونية في تطوير النظام المصرفي الجزائري.بالإشارة إلى بعض التجارب المختارة(تونس، اليابان، ماليزيا) والوقوف على دور الصيرفة الإلكترونية في تطوير النظام المصرفي بالجزائر. وتوصلت الدراسة إلى محدودية هذا الدور بالجزائر سواء تعلق الأمر بالمقارنة مع التجارب المختارة أو بالنظر لمحدودية دور الصيرفة الإلكترونية في تطوير النظام المصرفي، وأعطت الدراسة مجموعة من التوصيات في هذا الاتجاه.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الصيرفة الالكترونية، النظام المصرفي، وسائل الدفع الإلكترونية، الاقتصاد الجزائري.

The study treats the problematic of the role of digital economy through the role of electronic banking in the development of the banking system in Algeria, Referring to selected experiences (Tunisia, Japan, Malaysia) and by reviewing the role of e-banking in the development of the Algerian banking system. The study showed the weak of this role in Algeria, whether it is related to the selected experiences or considering the weak role of e-banking in developing the banking system. the study gave a series of recommendations.

Keyword: digital economy, e-banking, banking system, electronic means of payment ,Algerian economy .